محضر الاجتماع الثاني عشر

للجنة تنمية القدرات المؤسسية

للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تونس (الجمهورية التونسية)

من 2/5 إلى 2018/02/8

محضر الاجتماع الثاني عشر

للجنة تنمية القدرات المؤسسية

للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تونس (الجمهورية التونسية)

من 2/5الى 2018/02/8

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها الثاني عشر بمدينة تونس (الجمهورية التونسية) خلال الفترة من 5 إلى 02/8 /2018 بناء على الدعوة الكريمة الموجهة من معالي الأستاذ/ نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية، لاستضافة الاجتماع المذكور، وبمشاركة الأجهزة الأعضاء في اللجنة والأمانة العامة وهم:

الاسم	المنصب	الصفة
ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية		
السيد / مُحَمَّد بن مطلق النفيعي	المستشار ومدير عام مكتب رئيس الديوان	رئيس اللجنة
السيد / عبيد بن بادي الدعجاني	إدارة مراجعة الإيرادات	عضو
السيد / عبد العزيز بن شداد المطيري	إدارة الرقابة على أداء الوزارات والمصالح	عضو
السيد / زيد بن إبراهيم القعيط	مكتب معالي رئيس الديوان	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق		
السيدة / انتصار فضيل فتوحي	مدير عام	نائب رئيس اللجنة
السيد الدكتور / عباس علي حسين	رقيب مالي أقدم	عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية		
السيد / منير الدقامسة	مدير توكيد الجودة	عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت		
السيد / عبد الرزاق عبد الله عبد الكريم	مدير إدارة الرقابة على الإنتاج والتصنيع للجهات النفطية	رئيس وفد
السيدة / إيمان إبراهيم الهويدي	عضو أول المكتب الفني لقطاع الرقابة على الجهات المستقلة	عضو
السيد / عبد الكريم عبد القادر السرحان	رئيس قسم تحديد الاحتياجات التدريبية	عضو
ديوان المحاسبة بدولة قطر		
السيدة / رنا الهاجري	مدير مركز التميز للتدريب والتطوير	عضو
السيد / جاسم المناعي	مدير إدارة المراجعة على الرقابة الداخلية	عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية		
السيد / عبد الرزاق الدرعي	رئيس مصلحة التعاون	عضو

الاسم	المنصب	الصفة
الأمانة العامة للمنظمة العربية		
السيد / خميس الحسني	مدير عام بالأمانة العامة	الأمانة العامة
السيد/ المنجي الحمامي	الأمانة العامة	عضو
السيد / فيصل ماني	الأمانة العامة	عضو
السيد/ عبدالحكيم بالأزرق	مدير تنمية القدرات بمبادرة الإنتوساي للتنمية	ممثل المبادرة

وقد اعتذر عن حضور الاجتماع ممثل ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وممثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.

وافتتح الاجتماع معالي الأستاذ/نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية،حيث رحب بأعضاء اللجنة وأثنى على جهودهم المخلصة من أجل إنجاح عمل اللجنة خلال الاجتماعات السابقة مؤكدا على أهمية البنود المدرجة ضمن جدول أعمال هذا الاجتماع، كما أكد على استعداد الأمانة العامة لمساندة اللجنة وتوفير الإمكانيات الضرورية، كما ألقى الأستاذ/ مُحَمَّد النفيعي رئيس اللجنة كلمة بهذه المناسبة تقدم فيها لمعالي الأمين العام بالشكر والتقدير على تفضله برعاية وافتتاح هذا الاجتماع، كما شكر منسوبي الأمانة العامة على حسن الإعداد والترتيب.

وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وانتهت إلى ما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

بعد أن استعرض مقرر اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال تم إقراره بعد دمج البندين الثاني عشر والثالث عشر في بند واحد، وفقا للتالي:

1. إقرار مشروع جدول الأعمال.
2. تقييم نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2017 وورشة العمل واللقاء التدريبي اللذين نفذا في إطار تنفيذ قراري المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين.
3. إعداد مشروع خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2018.
4. النظر فيما تم التوصل إليه بخصوص إعداد المنظمة العربية دراسة حول التعلم الالكتروني بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي.
5. النظر في الموضوع المتعلق بإعداد الأجهزة تقارير حول إطار قياس الأداء (SAIPMF).
6. متابعة تنفيذ مشروع الرقابة التعاونية: تنفيذ مهمة رقابية تعاونية حول "التدقيق على أداء المشاريع التنموية".
7. دراسة وثيقة منظمة اليوروساي المتعلقة بإطار تنظيم الملتقيات الدورية المشتركة.
8. مناقشة دور الأجهزة الأعضاء في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، بناءً على ما قدمه رئيس اللجنة في الاجتماع التشاوري مع لجنة المخطط الاستراتيجي، وكذلك اقتراح الأمانة العامة وديوان المحاسبة بدولة الكويت حول الموضوع.

9. متابعة تنفيذ اتفاقيات التدريب المبرمة بين الأجهزة الأعضاء ومبادرة تنمية الإنتوساي والأمانة العامة.
10. متابعة نشاط منتدى المنظمات الإقليمية حول تنمية القدرات.
11. تنظيم ندوة علمية مع ممثلي الأمانة العامة لمنظمة الأفروساي-E على هامش المجلس التنفيذي المقبل للمنظمة.
12. تنظيم دورتين تدريبيتين يتولى تقديمهما خبراء من منظمة الأفروساي-E حول إطار قياس أداء الأجهزة SAI PMF، والتنمية المستدامة.
13. تطبيق المنظمة العربية لإطار تقييم أداء المنظمات الاقليمية (المنهجية والإطار المؤسساتي).
14. مشاركة المنظمة في فريق عمل الإنتوساي للرقابة على الصناعات الاستخراجية.
15. تحديد إطار إعداد قاعدة بيانات تخص تسجيل الخبراء وأخصائيي التدريب وحاجيات التدريب والإنجازات التي تقوم بها الأجهزة في مجال التدريب والبحث العلمي والمجالات الأخرى المتعلقة بتنمية القدرات.
16. ضبط محاور موقع المنظمة المفتوحة للعموم وتلك التي توضع على ذمة أعضاء المنظمة فقط.
17. ما يستجد من أعمال.

- النظر في المقترح المقدم من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بخصوص دعم المنظمة على استخدام آلية التقييم الذاتي للنزاهة.
- العرض المقدم من ممثل مبادرة تنمية الإنتوساي حول محفظة برامج المبادرة المتعلقة بتنمية القدرات المؤسسية ومجالات التعاون مع المنظمة العربية.

18. تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

البند الثاني: تقييم نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2017 وورشة العمل واللقاء التدريبي اللذين نفذا في إطار تنفيذ قراري المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين

1. اللقاءات العلمية والتدريبية المدرجة ضمن خطة العمل لسنة 2017.

تضمنت خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي التي أقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه (55) الذي عُقد بدولة قطر خمسة لقاءات تفصيلها كالتالي:

اللقاء التدريبي والعلمي	الجهاز المستضيف	التاريخ
1. اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على قطاع النفط والغاز	ديوان المحاسبة بدولة الكويت	من 7/ إلى 2017/5/11
2. اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على الدين العام "	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	من 15 إلى 2017/10/19

اللقاء التدريبي والعلمي	الجهاز المستضيف	التاريخ
3 . اللقاء العلمي /التدريبي حول موضوع " الرقابة على قطاع الأدوية "	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	من 24 إلى 2017/10/28
4 . اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على تقنية المعلومات"	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	من 22 إلى 2017/10/26
5 . البرنامج التدريبي وفقا لمنهجية الـ IDI حول موضوع " قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "(SAIPMF)	ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية	من 5 إلى 2017/11/9

2 . البحث العلمي:

أ . المسابقة الثانية عشرة للبحث العلمي:

تولت الأمانة العامة بعد إقرار هذه المسابقة من المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين دعوة الأجهزة الأعضاء إلى المشاركة فيها وإفادتها بترشيحاتها بهذا الخصوص وذلك وفقا للإعلان المتعلق بها.

وتلقت ترشيحات من أجهزة الرقابة في كل من الجزائر والسعودية وفلسطين ومصر والسودان والعراق وعمان والبحرين والكويت وقطر والأردن وبلغ عدد المرشحين 77 مترشحا، وقد افادت الامانة العامة بهذه الاجهزة بقبول مرشحيها وطلبت إلى كل منها موافاتها بالبحوث الخاصة بمشاركيها قبل يوم 2018/9/30 وفق ما ينص عليه الإعلان الخاص بالمسابقة.

ب . الترجمة:

- ترجمة الأعداد الصادرة خلال سنة 2017 من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية إلى اللغة العربية من قبل كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (يناير) وديوان المحاسبة بدولة الكويت (عدد ابريل) وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق (يوليو) وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية (أكتوبر)، حيث تلقت الأمانة العامة ترجمة أعداد (يناير، ابريل، يوليو، أكتوبر).
- ترجمة ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية للنشرة الدورية رقم (78) الصادرة عن منظمة الإنتوساي إلى اللغة العربية وإرسالها إلى الأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي
- قيام جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بترجمة وتلخيص إطار عمل الكفاءات المهنية للرقابة على القطاع العام الصادر عن مجموعة عمل شهادة مدقق الإنتوساي إلى اللغة العربية وتوزيعها من قبل الأمانة العامة على جميع الأجهزة الأعضاء في المنظمة.

* * *

وبعد المناقشة وتبادل الرأي بين أعضاء اللجنة حول نتائج تنفيذ الخطة المذكورة المرفقة (مرفق رقم 1) من خلال إجابات المشاركين والخبراء على صحائف الاستقصاء وكذلك التقييم القبلي والبعدي لكل لقاء، توصلت اللجنة إلى الاستنتاجات التالية:

أ- حققت اللقاءات الخمسة نجاحات من حيث التنظيم والإعداد لها، وثمنت اللجنة ما بذلته الأجهزة الأعضاء والأمانة العامة من جهود لإنجاح اللقاءات الخمسة وما بذله الخبراء من جهود قيمة في إعداد المادة العلمية والتدريبية وتقديمها إلى المشاركين وفق المنهجية الحديثة وكذلك القيام بالتقييم القبلي والبعدي.

ب- تميزت اللقاءات بمشاركة أخصائيي التدريب ، وكانت مثمرة من حيث المنهجية التي اتبعوها مما ساهم بشكل كبير في التواصل والتفاعل بينهم وبين المشاركين .

ج- قيام المشاركين بالتجهيز والتحضير للمشاركة الفعالة في اللقاءات من خلال إعداد تجاربهم قبل حضور اللقاءات وتقديمها باستخدام برنامج (Power point) وفقاً لما طلب منهم .

2) إقرار التوصيات الصادرة عن اللقاءات العلمية والتدريبية بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها، وفقاً لما يلي:

- **اللقاء التدريبي المنعقد بدولة الكويت حول موضوع " الرقابة على قطاع النفط والغاز:**

1. زيادة الاهتمام برقابة الأداء على قطاع النفط والغاز والاستمرار في عرض تجارب رقابة الأداء ضمن البرامج التدريبية المستقبلية والتركيز عليها للاستفادة من هذا النوع من الرقابة.
2. ضرورة الدراسة التمهيدية لإعداد معايير محاسبية خاصة بقطاع النفط والغاز في ظل تواجد اتفاقيات الامتياز المبرمة لحل مثل تلك المشكلات التي تظهر أثناء عمليات التدقيق والتي ربما تتسبب بضياع حقوق الدول صاحبة الامتياز.
3. يجب أن يكون هناك بعض المعالجات المحاسبية التي تحكمها اتفاقيات الالتزام المبرمة والتي تتعارض مع بعض معايير المحاسبية الدولية.
4. تأهيل المدققين المكلفين بالرقابة على قطاع النفط والغاز وإحاطتهم بأساليب تنفيذ عمليات الرقابة على القطاع وأفضل الممارسات والتجارب، من خلال منهجيات التدريب وورش العمل والحالات العملية والاستفادة من التجارب العملية التي سبق تنفيذها من قبل الأجهزة الأعضاء.
5. يجب أن يكون هناك مراجعة مستمرة من قبل الدولة لأوجه إنفاقها ومدى تماشي ذلك مع الاتفاقيات المبرمة والقوانين والمعايير للحفاظ على حقوقها لدى الغير.

- **اللقاء التدريبي الذي عقد في جمهورية مصر العربية حول موضوع " الرقابة على الدين العام":**

1. تطبيق معايير الإنتوساي المعنية بالرقابة على الدين العام من قبل الأجهزة العليا للرقابة
2. العمل على إصدار دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة بشأن آليات تنفيذ الرقابة على الدين العام.

3. إعداد فرق عمل متخصصة على مستوى كل جهاز رقابي تتولى تطبيق كل من الرقابة المالية والأداء والالتزام في مجال الرقابة على الدين العام.
4. إعداد دراسة تتضمن تحديد التأهيل العلمي والعملي المطلوب لإعداد مدققين متخصصين في مجال الرقابة على الدين العام وتقييم الوضع الحالي بالأجهزة العليا للرقابة لتحديد الفجوة التدريبية الموجودة.
5. إمكانية استعانة الأجهزة الرقابية بخبرات فنية في الداخل أو الخارج في مجال الرقابة على الدين العام، وتكثيف الدورات التدريبية على مستوى المنظمة العربية.

- **اللقاء العلمي الذي عقد بالمملكة الأردنية الهاشمية حول موضوع "الرقابة على قطاع الأدوية".**

1. العمل على إصدار دليل رقابي موحّد يتضمّن كافة الأعمال والمهام الرقابية الواجب مراعاتها والتقيّد بها أثناء عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدوليّة.
2. التوصية بمراجعة التشريعات المحلية المنظمة لقطاع الأدوية بما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.
3. تكثيف اللقاءات والدورات التكميلية حول الرقابة على قطاع الأدوية بين جميع الأجهزة الأعضاء وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال.
4. تبادل المناهج والأدلة الرقابية المعتمدة من قبل الأجهزة العربية في الرقابة على قطاع الأدوية.
5. التأكيد على أهمية حوسبة عمليات إدارة الأدوية في قطاع الصحة ومتابعة مستوى المخزون ومنع ازدواجية صرف الدواء من أكثر من جهة طبية وأتمتة عملية إدخال الأدوية المرتجعة.

- **اللقاء التدريبي الذي عقد بسلطنة عمان حول موضوع " الرقابة على تقنية المعلومات"**

1. ضرورة الاستمرار في تنفيذ برنامج الرقابة على تقنية المعلومات.
2. تبادل الخبرات بين الأجهزة العربية في مجال تقنية المعلومات.
3. تنفيذ البرنامج على هيئة حلقات إضافية بمعنى يتم تنفيذ برنامج تدريبي للمشاركين ثم يتم مساعدتهم لتنفيذها بعد العودة لأجهزتهم ثم ورشة ثانية لمناقشة سير العمل للمهام المنفذة (على غرار برامج مبادرة تنمية الإنتوساي).
4. الاستعانة بدليل الرقابة على تقنية المعلومات للأجهزة (الصادر من قبل الإنتوساي والذي جرى تطبيقه في البرنامج) بالنسبة للأجهزة التي ليست لديها ادلة.

- **اللقاء التدريبي الذي عقد بالمملكة العربية السعودية حول موضوع " إطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة (SAIPMF).**

1. التأكيد على أهمية تطبيق منهجية IDI في كافة البرامج واللقاءات التدريبية التي يتم تقديمها تحت مظلة المنظمة العربية.
2. حث الأجهزة الأعضاء على اعتماد وتفعيل إطار لقياس أداءها وضمن إطار معتمد لضمان الجودة، وكذلك حثها على التنسيق فيما بينها لتفعيل منهجية تقييم النظراء ضمن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، والاستعانة بأطراف خارجية لضمان جودة القياس.
3. أهمية مواصلة تنفيذ البرامج واللقاءات التدريبية حول هذا الموضوع لما له من أثر إيجابي على أداء الأجهزة العليا للرقابة.
4. مواصلة تفعيل برنامج تطبيق معايير الإنتوساي (3i)
5. حث الأجهزة الرقابية على بذل مزيد من الجهود لتطبيق المعايير وأفضل الممارسات في مجال الرقابة المالية والمحاسبة، ومن ذلك إصدار أدلة توجيهية للعمل الرقابي في مجالات الرقابة المالية، والالتزام والأداء وإلحاق منسوبيها بدورات متخصصة في هذا المجال.

ثالثاً: نتائج تنفيذ ورشة العمل واللقاء التدريبي في إطار تنفيذ قراري المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين:

نظرت اللجنة في نتائج تنفيذ اللقاء التدريبي المنعقد بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 15 إلى 2017/5/19 حول موضوع " الرقابة على قطاع التعليم العالي وفقا لمعايير الإنتوساي "، وذلك تنفيذا لأحكام الفقرة (11) من قرار المجلس التنفيذي رقم 2017/236، في اجتماعه الخامس والخمسين، الذي نص على الموافقة على مقترح لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الحادي عشر باستعمال المبلغ المتبقي من المنحة المالية المقدمة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق والوكالة الأمريكية للتنمية.

كما نظرت في نتائج ورشة العمل التي استضافها ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من 11 إلى 2017/9/13 حول موضوع " تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية" تنفيذاًلقرار المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه الخامس والخمسين رقم 2017/238 المنعقد بدولة قطر يومي 28 و2017/3/29.(**مرفق رقم 2 : ورشة العمل)**

وقد توصلت اللجنة إلى ما يلي بشأن تنفيذ الورشة المشار إليها:

- تميز اللقاء وورشة العمل بحسن التنظيم والإعداد الجيد للمادة العلمية والتدريبية من قبل الخبراء المدربين.
- تمكّن التقييم القبلي والبعدي من قياس اكتساب المشاركين معلومات ومهارات جدية حول مواضيع اللقاء وورشة العمل.
- تميز اللقاءان بمشاركة أخصائيي التدريب ، حيث كانت مثمرة من حيث المنهجية التي اتبعوها، مما ساهم بشكل كبير في التواصل والتفاعل بينهم وبين المشاركين .

- . قيام المشاركين بالتجهيز والتحضير للمشاركة الفعالة في اللقاءات وذلك من خلال إعداد تجاربهم قبل حضور اللقاءات وتقديمها باستخدام برنامج (Power point) وفقاً لما طلب منهم.
- تميزت ورشة العمل المنعقدة بدولة الكويت بتنظيم زيارة ميدانية لعدد من المؤسسات الصحية.
- اقتراح متابعة مدى تفعيل المهارات التي اكتسبها المشاركون في أجهزتهم .

وقد صدر عن ورشة العمل المنعقدة بدولة الكويت حول موضوع " تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية "التوصيات التالية:

1. إيلاء الجانب البيئي أهمية اكبر عند إعداد الخطط الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
2. الاهتمام بالرقابة على النفايات الطبية وإيلاء أهمية لبرامج تقليل حجم النفايات من المنبع، مع اشراك القطاع الخاص في عمليات تطوير أساليب التخلص من النفايات الطبية.
3. زيادة الإجراءات وتشديد الغرامات والعقوبات على مرتكبي المخالفات البيئية.
4. ضرورة تكثيف الدورات للعاملين بإدارة النفايات الطبية.
5. تعميم الدليل الموحد للتخلص من النفايات الطبية لدول مجلس التعاون الخليجي من قبل الأمانة العامة على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة للاستفادة منه.
6. إيلاء أهمية للجوانب ذات الصلة بالتوعية والتثقيف البيئي والتعريف بمخاطر التعامل مع النفايات الطبية.
7. متابعة مدى الالتزام بتوثيق الحوادث الناجمة عن التعامل غير السليم مع النفايات الطبية.

وتوصي اللجنة بتعميم التوصيات الصادرة عن اللقاءات العلمية والدورات التدريبية على جميع الأجهزة الأعضاء وحثها على الأخذ بما تراه مناسباً،وموافاة الأمانة العامة بنتائج ما تم تطبيقه منها ومقترحاتهم حيالها.

البند الثالث: إعداد مشروع خطة العمل التفصيلية للمنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2018

أولاً: اللقاءات العلمية والتدريبية:

تضمنت خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2018 والتي أقرتها الجمعية في دورتها العادية الثانية عشرة اللقاءات التالية:

عام 2018	**برنامج تدريبي وفقا لمنهجية IDI** حول موضوع " الرقابة على أداء صناديق التأمين الاجتماعي"	**اللقاء العلمي** حول موضوع "الدروس المستفادة من تطبيق معايير الإنتوساي في الأعمال الرقابية"	**اللقاء التدريبي** حول موضوع "الرقابة على الجمارك والضرائب"	**اللقاء التدريبي** حول موضوع "التدقيق المبني على المخاطر وفقا لمعايير الإنتوساي"	**اللقاء التدريبي** حول موضوع " الرقابة باستعمال تقنيات العينات الإحصائية"

وتمهيدا لإعداد مشروع خطة العمل للسنة المذكورة، عممت الأمانة العامة على جميع الأجهزة الأعضاء نماذج تتضمن مواضيع اللقاءات الأربعة والبرنامج التدريبي سالفة الذكر، وطلبت إلى كل منها تضمين كل نموذج البيانات المطلوبة، وإفادة الأمانة العامة بها وبالمبادرات التي يعتزم الجهاز القيام بها في مجال الترجمة .

وقد تلقت إجابات من أجهزة الرقابة في كل من العراق والبحرين وقطر والجزائر السعودية والسودان ومصر وفلسطين والكويت وعمان والأردن .

وبخصوص استضافة اللقاءات سالفة الذكر، تلقت اللجنة إجابات من كل من ديوان المحاسبة بدولة الكويت تتعلق برغبته في استضافة اللقاء العلمي حول موضوع "الدروس المستفادة من تطبيق معايير الإنتوساي في الأعمال الرقابية " خلال الفترة من 7 إلى 2018/10/11 والثانية من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الذي رحب باستضافة اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على الجمارك والضرائب" بينما عبر جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان عن رغبته في استضافة اللقاء التدريبي حول موضوع " التدقيق المبني على المخاطر وفقا لمعايير الإنتوساي" والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية عن رغبته في استضافة البرنامج التدريبي حول موضوع " الرقابة على أداء صناديق التأمين الاجتماعي، كما رحبت اللجنة بطلب ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية استضافة اللقاء التدريبي حول موضوع الرقابة باستعمال تقنيات العينات الإحصائية خلال شهر سبتمبر 2018 ، وقد أعدت اللجنة في ضوء جميع البيانات سالفة الذكر مشروع برنامج عمل سنة 2018 (**مرفق رقم 3**).

ثانياً:البحث العلمي:

أ . المسابقة الثانية عشرة للبحث العملي:

مواصلة الأمانة العامة متابعة استكمال الإجراءات الخاصة بالمسابقة الثانية عشر.

ب. الترجمة:

مواصلة الأمانة العامة ترجمة أعداد المجلة الدولية للرقابة الحكومية الصادرة عن منظمة الإنتوساي إلى اللغة العربية، وفقاً للجدول التالي:

العدد	اسم الجهاز
يناير	الجهاز المركزي للمحاسبات جمهورية مصر العربية
ابريل	ديوان المحاسبة بدولة الكويت
يوليو	ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
أكتوبر	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية

ومواصلة التنسيق بين الأمانة العامة للمنظمة ومبادرة الإنتوساي للتنمية من أجل متابعة ترجمة دليل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (SAIPMF).

البند الرابع: النظر فيما تم التوصل إليه بخصوص إعداد المنظمة العربية دراسة حول التعلم الالكتروني بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي.

لقد نصت الفقرة 6 . من قرار المجلس التنفيذي رقم 2017/236 في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و2017/3/29 على " تشكيل فريق من ممثلي أجهزة الرقابة في كل من السعودية و الكويت وفلسطين وذلك لإعداد دراسة حول موضوع التعلم الالكتروني وذلك بالاستعانة بمبادرة تنمية الإنتوساي وعرضها على لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها القادم ".

وتنفيذاً لهذا القرار، فقد خاطبت الأمانة العامة أعضاء الفريق والطلب إلى كل منها إفادتنا بتصوره حول هذا الموضوع، حتى يتم تحديد تصور موحد لإعداد هذه الدراسة وذلك في ضوء مقترحات أعضاء الفريق ومبادرة تنمية الإنتوساي.

كما أرسلت الأمانة العامة خطابا إلى مبادرة تنمية الإنتوساي طلبت فيه إليها إفادتها برأيها بهذا الخصوص.

وقد نظرت اللجنة في الدراسات الثلاث التي أعدها كل من ديوان المحاسبة بدولة الكويت وديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية والمقترح المقدم من مبادرة تنمية الإنتوساي الذي تضمن استعداد المبادرة عقد ندوة (عبر الإنترنت) يشارك فيها فريق من مبادرة تنمية الإنتوساي وفريق المنظمة العربية، بحيث يقوم فريق المبادرة بشرح النواحي الفنية والمنهجية ذات الصلة بالتعلم الالكتروني ويقدم توضيحات حول برنامج المبادرة الخاص به، وعبرت عن أملها في أن يتمكن فريق المنظمة من تحديد منهجية الدراسة وأهم مجالاتها في ضوء ما سيتم من تبادل أثناء الندوة عبر الانترنت.

كما عرض ممثل مبادرة الإنتوساي للتنمية خلال الاجتماع شرحاً موجزاً لمنهجية التعلم الإلكتروني وأفاد باستعداد المبادرة لعقد لقاء مع ممثلين من المنظمة لتقديم شرح تفصيلي وفني لأساليب التعلم الإلكتروني، إضافة إلى إمكانية إشراك عدد من منتسبي الأجهزة الأعضاء في الدورة التدريبية المتعلقة بالتعلم الإلكتروني باللغة الإنجليزية بهدف تكوين نواة تساعد على الشروع في وضع الخطوات الأولى لتفعيل التعلم الإلكتروني بالمنظمة.

وبناءً على ذلك توصي اللجنة بما يلي:

1- كمرحلة أولى الاستفادة من البرنامجين اللذين سوف تنظمهما المبادرة (باللغة الإنجليزية) خلال العام 2018، الأولى حول "كيفية تنفيذ إدارة نظام التعلم الإلكتروني"، والثانية تتعلق "بتدريب ميسري التعلم الإلكتروني"، وقد أفاد ممثل المبادرة بأنه سوف توجه الدعوات للأجهزة الأعضاء بالتنسيق مع الأمانة العامة.

2- الموافقة على عقد لقاء باللغة العربية حول كيفية تنفيذ التعلم الإلكتروني لفائدة الأجهزة في المنظمة العربية، وسوف يتم التنسيق في ذلك بين المبادرة والأمانة العامة في المنظمة.

البند الخامس : النظر في الموضوع المتعلق بإعداد الأجهزة تقارير حول إطار قياس الأداء (SAIPMF)

بناء على أحكام الفقرة (8 . ب) من القرار رقم 2017/236 الذي اتخذه المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و2017/3/29 والتي نصت على أن "تقوم لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة بالتنسيق مع الأمانة العامة بإعداد دراسة تتضمن معرفة الأجهزة العربية التي قامت بإعداد تقارير عن تقييم الأداء باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بحيث يتم في فترة لاحقة ربط نتائج هذه التقارير بتقييم الاحتياجات الفعلية للأجهزة ".

نظرت اللجنة في الإجابات والتقارير الواردة من الأجهزة والتي تتضمن قيام كل من أجهزة الرقابة في سلطنة عمان، دولة فلسطين، المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، بإرسال نتائج تطبيق إطار قياس الأداء للأمانة العامة، كما أفادت أجهزة الرقابة في كل من مملكة البحرين، جمهورية مصر العربية، جمهورية العراق، الجمهورية الجزائرية، دولة الكويت، المملكة المغربية، بأنها في طور إعداد تقاريرها في هذا الخصوص، وسوف توافي الأمانة العامة بها في وقت لاحق.

وتقترح اللجنة على المجلس التنفيذي حث الأجهزة الأعضاء على استكمال تقاريرها في هذا الشأن، وتزويد الأمانة العامة بذلك، تمهيداً لإجراء الدراسة المطلوبة في هذا الشأن.

البند السادس: النظر في مشروع الرقابة التعاونية : تنفيذ مهمة رقابية تعاونية حول " التدقيق على أداء المشاريع التنموية "

لقد اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و2017/3/29 التوصية المقدمة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية حول البرنامج المتعلق بتنفيذ مهمة رقابية مشتركة بين الأجهزة العربية حول موضوع " تدقيق أداء مشاريع التنمية المستند للمخاطر وفق معايير الإنتوساي (ISSAIs)"، وأوكل إلى الأمانة العامة بأن يتم التنسيق بينها وبين ديوان المحاسبة بدولة الكويت لتحديد الشروط والمعايير المطلوبة للمشاركة في هذا البرنامج والموعد المقترح للتنفيذ والبرنامج الزمني .

وتنفيذا لهذا القرار، قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع ديوان المحاسبة بدولة الكويت، حيث تم الاتفاق على إعداد مشروع تنفيذ مهمة رقابية مشتركة بين الأجهزة الأعضاء في المنظمة (**مرفق رقم 4 إطار تنفيذ المهمة**).

كما طلبت الأمانة العامة من ديوان المحاسبة بدولة الكويت باعتباره الجهاز المقترح لهذا الموضوع، تعيين ممثل عنه للشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من المهمة المذكورة والتي تتمثل فيما يلي:

- ضبط مسودة الاتفاقية

- تحديد المفاهيم وضبط نطاق المهمة
- مخاطبة الأجهزة الأعضاء في المنظمة للتعرف على من يرغب في المشاركة في هذا المشروع
- إعداد الصيغة النهائية للاتفاقية
- توقيع الاتفاقية من قبل الأجهزة المشاركة.

وقد رشح الديوان ممثلين اثنين عنه للقيام بهذه المهمة.

وفي ضوء ذلك، توصي اللجنة بالتنسيق بين الأمانة العامة للمنظمة وديوان المحاسبة بدولة الكويت للتعجيل بضبط مسودة الاتفاقية وتعميم تلك المسودة على الأجهزة الأعضاء ودعوتها إلى الإفادة عن مدى رغبتها في المشاركة في هذا البرنامج.

البند السابع: دراسة وثيقة منظمة اليوروساي المتعلقة بإطار تنظيم الملتقيات الدورية المشتركة:

لقد وجه المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه الخامس والخمسين ضمن الفقرة – 10 – من قراره رقم 2017/236 الأمانة العامة بمتابعة موضوع الوثيقة التي تعدها منظمة اليوروساي حول مشروع إطار لتنظيم الملتقيات الدورية المشتركة تضمنه المبادئ العامة حول برمجة وتسيير وتنظيم تلك الملتقيات وعرض هذه الوثيقة على لجنة تنمية القدرات في اجتماعها الثاني عشر.

وقد عرضت الأمانة العامة على اللجنة مسودة الشروط المرجعية للتنظيم المشترك للمؤتمرات المشتركة، وترى مناسبة ما ورد بمسودة الشروط المرجعية، تقترح تحديد دورية عقد المؤتمرات المشتركة كل ثلاث أو أربع سنوات، وأن يضاف إلى الديباجة الإشارة إلى أن هذه الشروط المرجعية تحل محل الاتفاقية السابقة الموقعة سنة 2006.

البند الثامن: مناقشة دور الأجهزة الأعضاء في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، بناءً على ما قدمه رئيس اللجنة، واقتراح الأمانة العامة وديوان المحاسبة بدولة الكويت حول الموضوع.

استمعت اللجنة إلى العرض المقدم من ممثل مبادرة الإنتوساي للتنمية والذي تضمن أنه في إطار برنامج المبادرة المتعلق بمدى استعداد الهيئات الحكومية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سوف يتم تنظيم اجتماع لفائدة رؤساء الأجهزة العليا والأطراف ذات العلاقة في المنظمة العربية خلال شهر يوليو 2018حول هذا الموضوع.

كما باركت اللجنة قيام الأمانة العامة بتوزيع استبانة على الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية بخصوص دورها في تطبيق أهداف التنمية المستدامة وسوف يتم تقديم تقرير مرحلي للمجلس التنفيذي حول هذا الموضوع وفقاً للخطة الموضوعة من قبل الأمانة العامة، وفقاً للبرنامج الزمني التالي:

المخرجات	التنفيذ
توزيع الاستبيان على الأجهزة واستلام الأجوبة	خلال شهر يناير 2018
تجميع المعطيات	منتصف شهر فبراير 2018
إعداد التقريرمرحلي inception report	بداية شهر مارس 2018
عرض التقرير المرحلي على المجلس التنفيذي	
تحليل المعطيات وإعداد تقرير في الغرض	بداية شهر يونيو 2018
توزيع التقرير على الأطراف المعنية لإبداء الرأي	شهر يوليو 2018
إعداد خطة عمل بالتنسيق مع لجنة دعم القدرات لمساندة الأجهزة الأعضاء	شهر سبتمبر 2018

وتوصي اللجنة بأن تقوم الأمانة العامة بمتابعة هذا الموضوع.

البند التاسع: متابعة تنفيذ اتفاقيات التدريب المبرمة بين الأجهزة الأعضاء ومبادة الإنتوساي للتنمية والأمانة العامة ومدى استخدام أدلتها من قبل هذه الأجهزة:

درست اللجنة المذكرة المقدمة من الأمانة العامة بخصوص متابعة تنفيذ اتفاقيات التدريب المبرمة بين الأجهزة الأعضاء ومبادرة تنمية الإنتوساي والأمانة العامة ومدى استخدام أدلتها من قبل هذه الأجهزة .

وبهدف تمكين كل من لجنة تنمية القدرات المؤسسية والأمانة العامة للمنظمة من الوقوف على ما تم تقديمه من دعم فني من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي للأجهزة الأعضاء في المنظمة وامتلاك القدرة على مزيد إحكام تحديد الحاجيات المستقبلية للأجهزة الأعضاء.

توصي اللجنة بالتنسيق بين الأمانة العامة ومبادرة تنمية الإنتوساي لإعداد النسخة النهائية من الاستبيان الخاص بمتابعة تفعيل التعهدات المدرجة ضمن الاتفاقيات المبرمة بين المنظمة والمبادرة، مع الاستفادة من المعلومات المبدئية والمتوفرة لدى المبادرة، وأخذ مرئيات أعضاء اللجنة في ذلك، على أن يتم عرض نتائج الموضوع في اجتماع اللجنة القادم.

البند العاشر: متابعة نشاط منتدى المنظمات الإقليمية حول تنمية القدرات

نظرت لجنة تنمية القدرات المؤسسية في المذكرة المقدمة من الأمانة العامة والمتضمنة نتائج وتوصيات ملتقى المنتدى الإقليمي لتنمية القدرات الذي عقد بمناسبة الاجتماع السبعين للمجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي والتي اتفق المشاركون فيها على إحداث منصة للمنظمات الإقليمية وذلك بهدف توفير إطار موحّد للأجهزة والمنظمات الإقليمية من أجل التنسيق الاستراتيجي والعملي وملائمة الجهود المشتركة، واستكشاف أوجه التظافر، ومتابعة وتقييم التقدم المحرز وتبادل المعرفة.

وحيث تمّ الاتفاق في ما يتعلق بقائمة المشاركين في هذه المنصة على أنّ يتم تمثيل المنظمات الإقليمية من قبل رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة ولجنة بناء القدرات المهنيّة ولجنة التدريب، فإن اللجنة توصي بان يمثل المنظمة العربية في هذه القائمة كل من معالي رئيس المجلس التنفيذي وممثل عن الأمانة العامة ورئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة.

كما نظرت اللجنة في الوثيقة المفصلة المتعلقة بإحداث منصة التنسيق للمنظمات الإقليمية للإنتوساي وتم تبادل الآراء بين أعضاء اللجنة حول المسائل التالية:

1- سبل مساهمة المنظمة العربية في تحقيق الأهداف المرجوة من إحداث هذه المنصة ؛

2- طبيعة وأشكال مساهمة كل هيكل من هياكل المنظمة من رئاسة المجلس التنفيذي وأمانة عامّة ولجنة تنمية القدرات في أعمال هذه المنصة.

3- سبل التنسيق بين هياكل المنظمة لضبط أشكال ومضمون مساهمتها في أعمال هذه المنصة.

وقد خلصت اللجنة إلى التوصية على أهمية المشاركة في المنتدى، نظراً للفائدة التي يمكن أن تحصل للمنظمة على أن يتم التنسيق بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة ولجنة بناء القدرات المؤسسية لضبط طريقة وصيغة المشاركة بعد أن يتم تحديد موضوع المنتدى من قبل الجهة المنظمة.

البند الحادي عشر:تنظيم ندوة علمية مع ممثلي الأمانة العامة لمنظمة الأفروساي-E على هامش المجلس التنفيذي المقبل للمنظمة.

اطلعت اللجنة على مشروع مذكرة المفاهيم المتعلقة بتنظيم ندوة علمية مع ممثلي الأمانة العامة لمنظمة الأفروساي-E المتعلقة برفع القدرات الفنية للمنظمة العربية في مجال تطبيق متطلبات أجندا 2030 المتصلة بالتنمية المستدامة وكذلك مهنية الأجهزة، والتي سوف يتم تنظيمها على هامش اجتماعات المجلس التنفيذي السادس والخمسين والتي سبق أن وافق عليها رئيس المجلس التنفيذي ورئيسي لجنتي التخطيط الاستراتيجي وتنمية القدرات المؤسسية (**مرفق رقم 5**).

وبناءً على ذلك فقد باركت اللجنة الإطار العام لتنظيم الندوة العلمية المشار إليها والتي سوف تعقد قبل اجتماعات المجلس التنفيذي بيوم واحد، وستعرض الأمانة العامة للمنظمة الإفريقية على مجلسكم الموقر نتائج هذه الندوة.

البند الثاني عشر: تنظيم دورتين تدريبيتين يتولى تقديمهما خبراء من منظمة الأفروساي-E حول "إطار قياس أداء الأجهزة SAI PMF"، و "التنمية المستدامة":

في إطار الزيارة الاستطلاعية التي قام بها وفد من المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة إلى مقرّ الأمانة العامة للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة للبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية بمدينة بريتوريا بتاريخ 9 و10 أكتوبر

2017، تمّ الاتفاق على تدعيم آفاقا لتعاون الفني بين المنظمتين في إطار الاتفاقية التي تم توقيعها بينهما، ومن ذلك اقتراح تنظيم ملتقيات علمية وورش عمل حول مواضيع يتمّ الاتفاق عليها بين الأمانتين العامتين للمنظمتين. وقد اقترحت الأفروساي – E تنظيم دورتين تدريبيتين خلال سنة 2018 بمقرّ الأمانة العامة للمنظمة حول موضوع تقييم دور الأجهزة الأعضاء استنادا إلى ICBF وSAI-PMF، والتنمية المستدامة.

وتوصي اللجنة الأمانة العامة بسرعة التنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة الأفروساي–E لضبط تفاصيل تنظيم وعقد الدورتين التدريبيتين وتحديد مسؤوليات وأدوار كل من المنظمتين، وعرض ما يتم التوصل إليه على رئيس المجلس التنفيذي، وخاصة ما يتعلق بالتكاليف المالية المترتبة على ذلك.

البند الثالث عشر : تطبيق المنظمة العربية لإطار تقييم أداء المنظمات الإقليمية (المنهجية والإطار المؤسسي)

اطلعت اللجنة على المذكرة المقدمة من الأمانة العامة في هذا الشأن.

وتوصي اللجنة بتطبيق المنظمة العربية لإطار تقييم أداء المنظمات الإقليمية، على أن يتم تشكيل فريق عمل من الأمانة العامة وثلاثة أجهزة رقابية يكون أعضاؤها ممن شاركوا في تطبيق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، يتولى ضبط الوثيقة المرجعية المتعلقة بإطار قياس أداء المنظمة، وصياغة إطار قياس الأداء، واستكمال مراحل تنفيذ مهمة التقييم وإصدار التقرير.

البند الرابع عشر: مشاركة المنظمة في فريق عمل الإنتوساي للرقابة على الصناعات الاستخراجية.

اطلعت اللجنة على الخطاب الوارد من معالي رئيس المجلس التنفيذي والذي أرفق به الخطاب الوارد إليه من رئيس الجهاز الأوغندي الذي يترأس فريق عمل الإنتوساي حول التدقيق في الموارد الاستخراجية والمتعلق بتعزيز التعاون بين هذا الفريق والمنظمات الإقليمية المنبثقة عن منظمة الإنتوساي ومن بينها المنظمة العربية وذلك بناء على التوصية التي تقدم بها في اجتماعه المنعقد بواشنطن خلال شهر سبتمبر 2017 وذلك من أجل تقوية قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية بما يمكن من تحسين الحوكمة، وطلب من المنظمة العربية دعمه والمشاركة في الفريق باعتبار أن المشاركة فيه تشمل أمانته العامة التي تعمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة للمنظمة العربية وكذلك الأجهزة العربية الأعضاء في الفريق وذلك من أجل تنفيذ الأنشطة التي يتضمنها برنامج عمله للسنوات 2017- 2019.

تقترح اللجنة على المجلس التنفيذي الاستجابة لهذا الطلب وتفويض الأمانة العامة بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية في هذا الفريق، علماً بأن الأجهزة العربية الأعضاء في الفريق هي (مصر، السعودية، العراق، الكويت، قطر، ليبيا، السودان).

البند الخامس عشر: تحديد إطار إعداد قاعدة بيانات تخص تسجيل الخبراء وأخصائيي التدريب وحاجيات التدريب.

الجزء الأول: إعداد قاعدة بيانات تخص المجالات المتعلقة بتنمية القدرات

لقد سبق للمجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين أن اعتمد التوصية التي تقدمت بها لجنة تنمية القدرات في اجتماعها الحادي عشر والتي تتضمن إعداد قاعدة البيانات على موقع المنظمة على شبكة الانترنت يتضمن ما يلي:

- السير الذاتية للمدربين في الأجهزة وتحديثها دورياً عن طريق الأمانة العامة.
- الانجازات التي تقوم بها الأجهزة في مجال التدريب والبحث العلمي والمجالات الأخرى المتعلقة بتنمية القدرات.
- احتياجات الأجهزة في مجال تنمية القدرات وذلك بالتنسيق بين الأمانة العامة والأجهزة الأعضاء.

بعد الاطلاع على المقترحات المقدمة من الأمانة العامة بخصوص هذا الموضوع.

ترى اللجنة تأجيل النظر في إحداث قاعدة بيانات تخص المجالات المتعلقة بتنمية القدرات، وما يتعلق بضبط إطار تسجيل الخبراء، والاكتفاء بإعداد قائمة أخصائيي التدريب الحاصلين على شهادة مبادرة الإنتوساي للتنمية، وتضمينها موقع المنظمة بعد استكمال تحديثها.

البند السادس عشر: ضبط محاور موقع المنظمة المفتوحة للعموم وتلك التي توضع على ذمة أعضاء المنظمة فقط

نظرت اللجنة في المذكرة المقدمة من الأمانة العامة بخصوص ضبط محاور موقع المنظمة المفتوحة للعموم وتلك التي توضع على ذمة أعضاء المنظمة فقط.

وقد رأت اللجنة أن يكون الاطلاع على النوافذ التالية من قبل الأجهزة الأعضاء في المنظمة فقط، وفقاً للجدول التالي:

النوافذ المقصورة على أعضاء المنظمة	**محاضر وقرارات الجمعية العامة**
	محاضر وقرارات المجلس التنفيذي
	تقارير نشاط المجلس التنفيذي
	محاضر اجتماع اللجان
	تقييم اللقاءات التدريبية الذي يعد على أثر تنفيذ البرنامج
	الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي
	نتائج تنفيذ الخطط الإستراتيجية
	عروض المشاركين في البرامج التدريبية واللقاءات العلمية

النوافذ المتاحة للعموم	الندوة الفنية للجمعية العامة
	برنامج عمل المنظمة السنوي
	المخطط الاستراتيجي للمنظمة
	المادة العلمية للقاءات التدريبية
	البحوث الفائزة في المسابقة السنوية للبحث العلمي
	المواد العلمية للندوات واللقاءات مع المنظمات الإقليمية

وتعرض اللجنة الأمر على المجلس التنفيذي للنظر فيما يراه.

البند السابع عشر: ما يستجد من أعمال

أ- برنامج التقييم الذاتي للنزاهة.

النظر في المقترح المقدم من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بخصوص دعم المنظمة العربية من قبل مجموعة عمل الانتوسنت التابعة للجنة بناء القدرات للإنتوساي على استخدام آلية التقييم الذاتي للنزاهة

نظرت اللجنة في المقترح المقدم من معالي رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة والمتعلق باقتراح استفادة المنظمة العربية من تجارب الأجهزة الأعضاء في مجموعة عمل الانتوسنت التابعة للجنة بناء القدرات للإنتوساي، في مجال استخدام آلية التقييم الذاتي للنزاهة ، بما ينسجم مع ما ورد في مشروع المخطط الاستراتيجي للمنظمة الذي ينص على مساندة الأجهزة في تطبيق معايير وأخلاقيات المهنة من خلال استخدام الآلية المذكورة.

كما نظرت اللجنة في مشروع الخطاب الموجه من محكمة الحسابات بهولندا إلى جهاز الرقابة المكسيكي والمتعلق بطلب دعم المنظمة العربية في مجال استخدام آلية التقييم الذاتي للنزاهة.

ورأت اللجنة عرض الموضوع على المجلس التنفيذي لاتخاذ ما يراه مناسباً حيال الموضوع، علماً بأن الأجهزة الأعضاء من المنظمة العربية التي شاركت في مجموعة العمل هي (تونس، الجزائر، المغرب، العراق، فلسطين، الأردن).

ب- عرض حول محفظة برامج الإنتوساي للتنمية

قدّم السيد عبد الحكيم بن الأزرق ممثل مبادرة الإنتوساي للتنمية عرضا ذكّر بمحفظة برامج المبادرة لتنمية القدرات كما بيّن المراحل المنجزة والمتبقية من برامج التّعاون الحالية بين مبادرة تنمية الإنتوساي والمنظّمة العربية ومنها بالخصوص برنامج مبادرة تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وبرنامج التعامل مع الأطراف ذات العلاقة وبرنامج مكافحة الفساد .

وبخصوص التعاون المستقبلي استعرض أهم مكونات برنامج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والذي ينطلق باجتماع مع قادة الأجهزة والأطراف ذات العلاقة وسيمكن الأجهزة المشاركة من إجراء رقابة أداء حول الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. أمّا فيما يتعلّق بالتعلم الإلكتروني فقد أكد استعداد المبادرة لمساعدة المنظمة العربية

في الانطلاق في هذا النوع الجديد من التعلم. من ذلك، ستتيح المبادرة الفرصة لعدد محدود من موظفي أجهزة المنظمة العربية كي يشاركوا في برنامجين بالإنجليزية يتعلق الأول بإدارة نظام إدارة التعلم والثاني بالتيسير الالكتروني. وسيمكن تدريب هذه المجموعة الأولى من إطلاق برامج مماثلة باللغة العربية لفائدة عدد أكبر من المشاركين.

كما عرض عن برنامج تيسير تطبيق إطار قياس أداء الأجهزة الذي عرض على أنظار اللجنة في اجتماعها السابق والذي يتطلب مساهمة المنظمة في تمويله وبين أهم مكونات البرنامج في صيغته الجديدة.

وتوصي اللجنة بمواصلة التنسيق بين الأمانة العامة ومبادرة تنمية الإنتوساي بشأن محفظة برامج المبادرة وبرنامج تيسير تطبيق إطار قياس الأداء والعرض في اجتماع قادم للجنة بما يتم التوصل إليه.

البند الثامن عشر: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة

عملا بأحكام لائحتها التنظيمية قررت اللجنة أن تعقد اجتماعها القادم قبل انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والخمسين بشهر على الأقل وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء الذي يعبر عن رغبته في استضافته أو في مقر الأمانة العامة. ويتم تحديد موعد الاجتماع بالتشاور والتنسيق بين الأمين العام ورئيس الجهاز المستضيف ورئيس اللجنة.

وفي ختام الاجتماع عبر أعضاء اللجنة عن شكرهم وتقديرهم العميق لمعالي الأستاذ/نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية، ولموظفي الأمانة العامة لما بذلوه من جهود صادقة لتسهيل أعمال اللجنة خلال انعقادها مما أسهم في إتمام عملها في أحسن الظروف.

رئيس اللجنة

محمّد بن مطلق النفيعي

٢٠١٨/٤/٧

مقرر اللجنة

خميس الحسني

(المرفق رقم 1)

تقييم نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2017

أولا : اللقاءات العلمية والتدريبية المدرجة ضمن خطة العمل لسنة 2017.

1 - اللقاء التدريبي المنعقد بدولة الكويت حول موضوع " الرقابة على قطاع النفط والغاز"

استضاف ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من 7 إلى 2017/5/11 اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على قطاع النفط والغاز" والذي يندرج ضمن خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2017 التي اقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و2017/3/29.

وقد كان الهدف من تنظيم اللقاء التعرف على مكونات الصناعة النفطية والنظم المحاسبية الخاصة بها ونظم التكاليف ومشاكلها ذات العلاقة واكتساب المهارات التي تمكن من فحص وتدقيق أنشطة القطاع النفطي المختلفة وشارك فيه (24) متدربا يمثلون أجهزة الرقابة في كل من الأردن (2) والبحرين (1) والسعودية (2) وتونس (1) وليبيا (2) وعمان (3) وقطر (1) ومصر (2) والمغرب (1) واليمن (1) والكويت (8).

كما اشرف على تنفيذه من الناحيتين العلمية ثلاثة خبراء من ديوان المحاسبة بدولة الكويت من المتخرجين من مبادرة تنمية الانتوساي وهم السادة / عادل الكوت ومشعل عبدالله الفلكاوي وسعد عبد الله العمر.

وتم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام وافتتحه معالي الأستاذ / عادل الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة بحضور ممثل الأمانة العامة.

وفي بداية الجلسة الأولى للقاء أجريت عملية التقييم القبلي للمشاركين من قبل فريق الخبراء المدربين من خلال توزيع عدد من الأسئلة حول محاور اللقاء بهدف الإجابة عليها من قبل المشاركين.

بعد ذلك تم تناول المحاور التالية:

- اختصاصات ومهام القطاع النفطي .
- أهم القواعد والأسس المتبعة في النظم المحاسبية الخاصة والتكاليف في القطاع النفطي الكويتي .
- عمليات الرقابة على القطاع النفطي خلال مراحل التخطيط والرقابة وإعداد التقارير .
- التدقيق على المعالجات المحاسبية لأنشطة شركات البترول .
- تنظيم نظم زيارة ميدانية يوم الثلاثاء 2017/5/9 إلى معرض احمد الجابر للنفط والغاز بشركة نفط الكويت، حيث اطلع المشاركون على محتوياته وقدمت لهم بيانات مفصلة ومجسمة لجميع المراحل الخاصة باستكشاف واستخراج وتكرير النفط .كما اطلعوا من خلال عدد من العروض على المشاكل البيئية وطرق معالجتها والمشاريع البيئية المنفذة والقائمة.

- التدقيق على صناعة النفط والغاز ومراجعة عملياته المختلفة .
- تقديم عرض من قبل خبراء متخصصين من مؤسسة البترول الكويتية تضمن تعريفا بطبيعة عمل الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي للمؤسسة واختصاصاته ولجنة التدقيق الداخلي والعلاقة مع ديوان المحاسبة وآلية متابعة ملاحظاته.
- تقييم كفاءة وفعالية الأعمال والخدمات بمجموعة العمليات البحرية في شركة نفط البترول.

وقد تدعمت الجوانب النظرية بتمارين عملية تم انجازها في شكل مجموعات وتقديم الحلول حولها.

كما خصص اليوم الأخير من اللقاء لتقديم تجارب الأجهزة المشاركة فيه في مجال الرقابة على قطاع النفط والغاز عدا وفدي جهازي الرقابة في كل من ليبيا واليمن.

وقد توجت أعمال اللقاء بإعداد مجموعة من المقترحات بهدف تقديمها إلى لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة للنظر فيها ورفعها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. وهذه المقترحات وهي :

1. **زيادة الاهتمام برقابة الأداء في عمليات الرقابة على قطاع النفط والغاز والاستمرار في عرض تجارب رقابة الأداء ضمن البرامج التدريبية المستقبلية والتركيز عليها للاستفادة من هذا النوع من الرقابة.**
2. **ضرورة الدراسة التمهيدية لإعداد معايير محاسبية خاصة لمعالجات قطاع النفط والغاز في ظل تواجد اتفاقيات الامتياز المبرمة لحل مثل تلك المشكلات التي تظهر أثناء عمليات التدقيق والتي ربما تتسبب بضياع حقوق الدول صاحبة الامتياز.**
3. **يجب أن يكون هناك بعض المعالجات المحاسبية التي تحكمها اتفاقيات الالتزام المبرمة والتي تتعارض مع بعض المعايير المحاسبية الدولية.**
4. **ضرورة تأهيل المدققين المكلفين بالمراجعة على الأنشطة المختلفة للنفط والغاز طبقا لاختلاف المعالجات والقوانين والاتفاقيات واللوائح بين شركة وأخرى داخل شركات القطاع الواحد.**
5. **يجب أن يكون هناك مراجعة مستمرة من قبل الدولة لأوجه انفاقها ومدى تماشي ذلك مع الاتفاقيات المبرمة والقوانين والمعايير للحفاظ على حقوقها لدى الغير.**
6. **ضرورة تعلم المدققين بطبيعة الصناعة البترولية من خلال دليل لخصائص نشاط البترول وانعكاساته المحاسبية وكذلك الزيارة الميدانية لحقول النفط والغاز – أجهزة الحفر-مصانع التكرير .. الخ مما يزود المدقق بالقدر الكافي من المعلومات على طبيعة الصناعة وأثر ذلك على التدقيق على الشركات لضمان جودة العمل.**
7. **الاستمرار بمنهجية التدريب من خلال ورش عمل وحالات عملية بين مجموعات المشاركين في البرامج التدريبية أسوة بما تم تطبيقه خلال هذا البرنامج وزيادة الحالات العملية.**

8. **التوسع في عرض حالات عملية واقعية من عمليات الرقابة على قطاع النفط والغاز وذلك من واقع عمليات التدقيق التي تمت من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.**
9. **تعميم التوصيات التي تم التوصل إليها في البرنامج التدريبي خاصة فيما يتعلق برقابة الأداء وذلك على مستوى المنظمة والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المستوى الإقليمي.**

وقبيل القيام بعملية تقويم اللقاء من قبل المشاركين والخبراء، تم إجراء التقييم البعدي للمشاركين.

وأسفرت عملتا التقييم القبلي والبعدي للمشاركين على النتائج التالية:

م	الدولة	الاسم	التقييم القبلي 10	التقييم البعدي 10
1	الأردن	1. السيدة/ خلود خليل إبراهيم	5	8
		2. السيدة/ أماني بسام الطوالبة	4	9
2	مصر	3. السيد/ حسام محمود محمود	5	9
		4. السيد/ محمد معتز عبدالرزاق	4	9
3	ليبيا	5. السيد/ خليفة محمد فرجاني	7	9
		6. السيد/ طارق محمد سليمان	4	8
4	البحرين	7. السيد/ سفيان إبراهيم الهاشل	5	5
5	قطر	8. السيد/ عبدالهادي محمد المري	6	4
6	السعودية	9. السيد/ ثامر بن عبدالعزيز السلامة	4	8
		10. السيد/ سلطان بن محمد الخياط	6	8
7	المغرب	11. السيد/ ياسين الناصرين بن الصغير	2	9
8	اليمن	12. السيد/ عبدالله عبدالرحمن علي	6	7
9	تونس	13. السيد/ شكري بن جلولي سبري	5	6
10	عمان	14. السيدة/ منيرة علي الخنجرية	5	8
		15 السيدة/ رحمة محمد الحارثية	7	8

		16 السيدة/ نورا زاهر العبرية	4	7
11	الكويت	17.السيدة/فرح ناصر التورة	5	8
		18.السيد/عبدالله محمد البغلي	6	7
		19.السيد/فجر نواف العتيبي	6	7
		20. مبارك سلطان السبيعي	7	8
		21. السيد/شملان أحمد علي	6	8
		22.السيدة/ مي محمد الكندري	5	7

وفي نهاية اللقاء، قام المشاركون والخبراء باستيفاء الاستمارة التي تم توزيعها عليهم. وقد تم تحليل الاستمارات تحليلا مفصلا وفيما يلي ملخص للتقييم النهائي للقاء من قبل المشاركين والخبراء والملاحظات والمقترحات التي تقدموا بها:

أ - التقييم النهائي للقاء من قبل المشاركين:

التقييم النهائي لاستمارة المتدرب	المجموع	التقييم
التقييم الفني للقاء (أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية) .	%88,4	جيد جداً
التقييم الإداري للقاء (الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية) .	%85,2	جيد جداً
تقييم الهيئة التدريبية.	%98,3	ممتاز
متوسط تقييم المتدربين للقاء	%90,7	ممتاز

ملاحظات ومقترحات المتدربين
- اقتراح تكثيف التمارين العملية
- أن يكون المترشحون من ذوي الخبرة في موضوع اللقاء كي يتمكنوا من متابعته تحقيق المزيد من الاستفادة
- مزيد التركيز على رقابة الأداء في اللقاءات القادمة
- استخدام عرض أفلام توضيحية حول موضوع اللقاء

ب - التقييم النهائي للقاء من قبل الخبراء المدربين:

التقييم النهائي لاستمارة المدرب	التقييم
المدرب/ 1 السيد / عادل الكوت	ممتاز
المدرب/ 2 السيد / مشعل عبدالله الفليكاوي	ممتاز
المدرب/ 3 السيد / سعد عبد الله العمر	ممتاز
متوسط تقييم المدربين للقاء	ممتاز

ملاحظات ومقترحات المدربين
- اختيار متدربين في نفس موضوع اللقاء للاستفادة أكثر
- يفضل ان يكون اللقاء خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر

واختتم اللقاء معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث ألقيت كلمات الافتتاح وتم توزيع شهادات التقدير وشهادات المشاركة في اللقاء التدريبي .

2 - اللقاء التدريبي المنعقد بجمهورية مصر العربية حول موضوع " الرقابة على الدين العام"

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 10/15 إلى 19/ 2017/10 اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على الدين العام" والذي يهدف الى تزويد المتدربين بالمعارف اللازمة لتطوير أدائهم في إجراء الرقابة على الدين العام وفقا للمعايير الدولية والمبادئ التوجيهية الخاصة بهذا المجال . وشارك فيه (21) مشاركا يمثلون أجهزة الرقابة في كل من البحرين (3) والسعودية (2) والجزائر(3) وتونس (1) ولبنان (1) والعراق (2) والكويت (2) وفلسطين (1) والمغرب (1) وعمان (2) واليمن (1) ومصر (2).

وتم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام وافتتحه معالي المستشار/هشام بدوي ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وشارك في إعداد المادة العلمية والتدريبية ستة خبراء من ذوي الخبرة المطلوبة والتخصص في موضوع اللقاء وأربعة مدربين متخرجين من مبادرة تنمية الانتوساي وهم:

أ - الخبراء المتخصصون :

- الاستاذ / احمد تمام

- الاستاذ / شريف نايل
- الدكتور / عادل رزق
- الدكتور / سمير محمد علي
- الدكتورة / علا شوقي

ب - المدربون المتخرجون من مبادرة تنمية الانتوساي:

- الأستاذة / نجوى موريس توفليس
- الأستاذة/ نشوة محمد مسعود الوحش
- الأستاذ / مصطفى عيد مصطفى

وقد تضمنت فعاليات اللقاء الموضوعات التالية:

- إذابة الجليد ومقدمة عن البرنامج التدريبي :
- التقييم القبلي للمشاركين
- ماهية الدين العام " المفهوم - الأنواع - أسس الإفصاح "
- الإطار العام لإدارة الدين العام:
- الرقابة الداخلية على الدين العام وفقا لمعايير الانتوساي:
- المخاطر التي تواجه الدين العام:
- ورشة عمل حول كيفية استخدام مؤشرات المخاطر المالية في التنبؤ بالأزمات المالية
- مؤشرات الدين العام:
- ورشة عمل عن المؤشرات التي يجب قياسها لتمكن الحكومة من إدارة الدين العام
- دور الأجهزة العليا للرقابة بشأن الرقابة على الدين العام.
- الصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا بشأن الرقابة على الدين العام.
- آلية تنفيذ الرقابة المالية على الدين العام
- ورشة عمل عن آلية تنفيذ الرقابة المالية على الدين العام وفقا لمعايير الانتوساي
- تقديم تجارب الأجهزة الأعضاء تحت إشراف المدربين . وقد قدمت جميع وفود تجارب أجهزتهم .

وقد توجت أعمال اللقاء بإعداد مجموعة من المقترحات والتوصيات بهدف تقديمها إلى لجنة تنمية القدرات للنظر فيها ورفعها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. وهي :

1 - الالتزام بتطبيق معايير الانتوساي المعنية بالرقابة على الدين العام من قبل الأجهزة العليا للرقابة

2 - العمل على إصدار دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة بشأن آليات تنفيذ الرقابة على الدين العام.

3 - إعداد فرق عمل متخصصة على مستوى كل جهاز رقابي تتولى تطبيق كل من الرقابة المالية والأداء والالتزام في مجال الرقابة على الدين العام.

4 - إعداد دراسة تتضمن تحديد التأهيل العلمي والعملي المطلوب لإعداد مدققين متخصصين في مجال الرقابة على الدين العام وتقييم الوضع الحالي بالأجهزة العليا للرقابة لتحديد الفجوة التدريبية الموجودة.

5 - إمكانية استعانة الأجهزة الرقابية بخبرات فنية في الداخل أو الخارج في مجال الرقابة على الدين العام.

6 - تحديد وتوضيح دور الأجهزة ذات العلاقة بالدين العام (وزارة المالية والجهاز التشريعي ومجلس الوزراء....).

7 - تكثيف الدورات التدريبية على مستوى المنظمة العربية في مجال الرقابة على الدين العام.

واختتم اللقاء معالي المستشار / هشام بدوي، بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث ألقيت كلمات الافتتاح وتم توزيع شهادات التقدير وشهادات المشاركة في اللقاء التدريبي.

*نتائج التقويم القبلي والبعدي للمشاركين:

أسفرت عملية التقييم المذكور في هذا اللقاء على النتائج التالية:

الأسئلة	التقييم القبلي		التقييم البعدي	
	الأجوبة الصحيحة	الأجوبة الخاطئة	الأجوبة الصحيحة	الأجوبة الخاطئة
1- بحكم خبرتك في مجال رقابة الدين العام اذكر من وجهة نظرك مفهوم الدين العام؟	9	12	19	2
2- اذكر ما تعرفه من واقع خبرتك في مجال رقابة الدين العام أسس الإفصاح عن الدين العام؟	4	17	18	3
3- بحكم اطلاعك على إرشادات الإنتوساى بشأن رقابة الدين العام ما المقصود بمخاطر الدين العام؟	2	19	19	2
4- ما هي أنواع المخاطر في ضوء اتفاقية بازل 1 ، 2؟	-	21	19	2
5- ما هو مفهوم إدارة المخاطر ودور الأجهزة الرقابية العليا؟	-	21	17	4
6- ما أهمية دراسة المخاطر في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الدول النامية؟	4	17	18	3
7- ما هي علاقة المخاطر وحوكمة المؤسسات؟	-	21	19	2
8- ما هي الأدوار المحتملة للجهاز الأعلى للرقابة؟	-	15	18	3
9- ضع علامة (√) أو (𝕏): أ- تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه المرجعين عند مراجعة الدين العام في عدم وجود معايير مهنية للمراجعة ( )	8	13	16	5

ب- يستخدم أساليب العصف الذهني للتعرف على الصعوبات ( )	5	16	16	5
ج- لا يعد التوثيق أمر ضروري في مرحلة التخطيط لمراجعة الدين العام	19	2	21	-
د- تقييم دور إدارة المراجعة الداخلية إجراء هام يساعد مراقب الحسابات في تحديد منهجية المراجعة بشكل سليم ( )	17	4	20	1
المجموع	68	178	201	32
النسبة المئوية	%28	%72	%86	%14

و تبين مقارنة نتائج التقييم القبلي والتقييم ألبعدي وجود تطور مهم في النسبة المئوية للأجوبة الصحيحة حيث ارتفعت من 28% إلى 86% وهو ما يعني بأن المشاركين تمكنوا من اكتساب المعارف والمهارات المتعلقة بتقييم الرقابة على الدين العام الذي كان موضوع البرنامج التدريبي كما تبرهن هذه النتائج على مدي اهتمام المشاركين والكفاءات العالية التي يتمتعون بها وهو ما انعكس على النتائج المحققة.

تاسعا : تقويم اللقاء من قبل المشاركين والخبراء:

قام المشاركون والخبراء في اللقاء باستيفاء الاستمارة التي تم توزيعها عليهم. وقد تم تحليل الاستمارات تحليلا مفصلا .

وفيما يلي ملخص نتائج التحليل:

- **ملخص نتائج المتدربين**

التقييم النهائي لاستمارة المتدرب	التقييم
التقييم الفني للقاء : أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية. (	ممتاز
التقييم الإداري للقاء : الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية.	ممتاز
تقييم الهيئة التدريبية.	ممتاز
متوسط تقييم المتدربين للقاء	ممتاز

ملاحظات ومقترحات المتدربين
1 - زيادة الحالات العملية حول موضوع اللقاء بهدف تدعيم الجوانب النظرية التي يكتسبها المشاركون في اللقاء
2 - تخصيص فترة زمنية اطول لعرض تجارب الوفود المشاركة ومناقشتها
3 - تنظيم دورات أخرى في مجال الرقابة على الدين العام نظرا لأهميته

ب - ملخص تحليل صحائف الخبراء:

التقييم النهائي لاستمارة المدرب	التقييم
المدرب1 / أ. احمد تمام	ممتاز
المدرب2 / أ . شريف نايل	جيد جدا
المدرب3 / د. عادل رزق	ممتاز
المدرب4 / د. سمير محمد علي	ممتاز
المدرب5 / د. علا شوقي	جيد جدا
متوسط تقييم المدربين للقاء	ممتاز

ملاحظات ومقترحات المدربين
اقترح احد المدربين تخصيص وقت أطول للقاء نظرا لحيوية الموضوع ولما يتطلبه من مناقشات للمادة العلمية وتجارب الوفود المشاركة في اللقاء.

3 - اللقاء العلمي / التدريبي المنعقد بالمملكة الاردنية الهاشمية حول موضوع " الرقابة على قطاع الأدوية "

استضاف ديوان المحاسبة بالمملكة الاردنية الهاشمية اللقاء العلمي / التدريبي خلال الفترة 24-28 سبتمبر 2017 حول " **الرقابة على قطاع الأدوية** " والذي تمثلت اهدافه حسب خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2017 في " تعريف المشاركين المعايير والمقاييس المتبعة في مجال الرقابة على قطاع الادوية ودور الجهاز الرقابي في تحديد أفضل الاساليب الرقابية بهذا القطاع ، والاطلاع على تجارب الدول المشاركة في اللقاء".

وشارك في اللقاء 31 مشاركا من 16 جهازا من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية وهي اجهزة الرقابة في كل من الإمارات (3) والبحرين (2) وتونس 2) والجزائر (3) والسعودية (2) والسودان (2) وسوريا (1) والعراق (2) وعمان (3) وفلسطين (1) والكويت (2) ومصر 1) والمغرب (1) وموريتانيا (1) والأردن (1).

وأمن إعداد المادة العلمية وتقديمها عشرة خبراء تسعة منهم من الإدارات الأردنية المختصة في قطاع الدواء ودكتور بالجامعة الأردنية يتميز بدراساته في مجال ضبط أسعار الدواء وهم:

1. الأستاذ الدكتور نزار هميدات
2. الاستاذ الدكتور ابراهيم العبادي.
3. الدكتور ناصر ابو شاويش
4. د. وفاء الخطيب
5. الصيدلانية مرام البسطي
6. المهندسة ايناس حياصات
7. الصيدلانية وصال الهقيش
8. الصيدلانية نغم الحوراني
9. المهندس محمد الوردات
10. الصيدلانية لينا الهنيدي

وتم تقديم المادة العلمية عبر إلقاء محاضرات مصاحبة بعرض Powerpoint ومدعمة بحالات عملية عايشها المحاضرون في إطار أدائهم لوظائفهم.كما تم الحرص على تشريك المتدربين عند تقديم المادة العلمية من خلال المقارنة مع الإجراءات المعتمدة بالبلدان المشاركة.

وقد تم التطرق خلال اللقاء إلى المحاور التالية:

- ❖ الشراء الموحد للأدوية والفلسفة من توحيد مراجع شراء الادوية:
- ❖ الاجراءات الرقابية المتبعة على الفاتورة العلاجية للمرضى المؤمنين صحياً :
- ❖ استخدام انظمة الحوسبة الصحية في إدارة اللوازم والصرف في المؤسسات الصحية:
- ❖ اجراءات قسم الصيدلة لتنظيم عمليات صرف الدواء والحد من الوصفات المزورة :
- ❖ تقدير احتياجات الأدوية واسلوب ادارة شراء الأدوية:
- ❖ تسجيل الأدوية:
- ❖ التفتيش على الأدوية تجنباً لدخول الادوية المهرّبة والمزوّرة.
- ❖ إجراءات تسعير الادوية وانعكاسه على تقليل كلفة الأدوية :
- ❖ اجراءات الرقابة على قطاع الادوية والصعوبات التي تواجه الأجهزة الرقابية في التدقيق على قطاع الأدوية :

وعملا بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تم القيام بالتقييم القبلي والبعدي لقياس مدى تطور معارف المشاركين.

واختتم اللقاء في إطار حفل بحضور **معالي الأستاذ الدكتور / عبد خرابشة** رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية حيث تمّ استخلاص النتائج العامة للقاء و توزيع الشهائد.

وقد أفضى اللقاء الى التوصيات التالية :

1. ***تشكيل لجنة موحدة من الدول العربية المشاركة بالتعاون مع المنظمة العربية (الأربوساي) لوضع المعايير الموحدة المشتركة للرقابة والتدقيق على قطاع الأدوية والعمل على اصدار دليل رقابي موحّد يتضمّن كافة الأعمال والمهام الرقابية الواجب مراعاتها والتقيّد بها اثناء عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدوليّة.***
2. ***تشكيل لجان عربية مختصّة لمراجعة التشريعات المحليّة بكل دولة وضبط نصوص موحدة للتسعير، ومراقبة المواصفات، ووضع قائمة للأدوية الاستشفائية والعلاجيّة.***

3. ***حث الأجهزة العليا للرقابة على تكثيف عقد لقاءات ودورات تكميليّة للمدققين بخصوص المستجدات حول الرقابة على قطاع الأدوية لمراجعة قضايا مثل مشاكل الرقابة على تصنيع الأدوية المحليّة وتزوير الأدوية وتهريبها.***
4. ***تنظيم لقاءات بين المدققين من جميع الدول العربية على المستوى الداخلي والخارجي لتبادل الخبرات ورفع التوصيات لإمكانية تفعيل العمل الرقابي داخل المؤسسات الرقابيّة.***
5. ***توجيه الاجهزة العربية الى اعتماد الرقابة اللاحقة طبقا لتوصيات معايير الانتوساي.***
6. ***تبادل المناهج الرقابية المعتمدة من قبل الاجهزة العربية في الرقابة على قطاع الادوية.***
7. ***التأكيد على اهمية حوسبة عمليات التصرف في الدواء ومتابعة مستوى المخزون ومنع ازدواجية صرف المريض للدواء من اكثر من جهة طبية وأتمتة عملية ادخال الادوية المرتجعة من مرضى الـ In-patient الى الصيدلية والحد من كتابة الوصفات الوهميّة.***

- **تقييم اللقاء :**

قام المشاركون والخبراء باستيفاء صحائف الاستقصاء التي وزعت عليهم . وقد اسفرت نتائج التحليل على ما يلي:

- تقييم المتدربين للقاء:

التقييم النهائي لاستمارة المتدرب	المجموع	التقييم
التقييم الفني للقاء (أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية) .	%88,0	جيد جداً
التقييم الإداري للقاء (الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية) .	%92,3	ممتاز
تقييم الهيئة التدريبية.	%89,9	جيد جداً
متوسط تقييم المتدربين للقاء	%90,1	ممتاز

ملاحظات المتدربين
كانت فرصة للتعرف على تجارب المحاضرين وخاصة الأمور المتعلقة بالتشريعات المنظمة لعمل المؤسسات الصحية في مجال التصرف في الدواء خاصة في مجال تسجيل الدواء وضبط السعر
الشكر لديوان المحاسبة
عدم توسيط الديوان وإشراكه ضمن اللجان وذلك لكونه جهة رقابية لا يمكن أن تكون ضمن لجان التنفيذ

- **تقييم الخبراء للقاء :**

التقييم النهائي لاستمارة المدرب	التقييم
المدرب/ 1 : السيد / نزار محمود مهيدات	ممتاز
المدرب/ 2 : السيد/ ناصر أبوشاويش	ممتاز
المدرب/3 : السيدة / إيناس حياصات	ممتاز

المدرب/ 4 : السيد/ م,محمد الوردات	جيد جداً
المدرب/ 5 : السيدة / د وفاء الخطيب	ممتاز
المدرب/ 6 : السيدة / الصيدلانية مرام البسطي	ممتاز
المدرب/ 7 : السيدة / الصيدلانية وصال الهقيش	ممتاز
المدرب/ 8 : السيدة/ الصيدلانية نغم الحوراني	ممتاز
المدرب/ 9: السيد / الأستاذ الدكتور إبراهيم العبادي	جيد جداً
المدرب/ 10 : السيدة/ الصيدلانية لبنا الهنيدي	جيد
متوسط تقييم المدربين للقاء	ممتاز

وتمثلت ملاحظاتهم في :

ملاحظات ومقترحات المدربين
جهود مشكورة جدا
التعبير عن السعادة بالمشاركة عند الملتقى المميز.
التنظيم رائع ومميز
تكرار مثل هذه الورشات على المستوى المحلي والعربي.

***التقييم القبلي والبعدي:**

تضمنت استمارة التقييم القبلي والبعدي على 10 أسئلة شملت جميع محاور اللقاء. وتبين من فرزها تطور هام للمعارف المكتسبة حيث مرّ عدد المشاركين الذين حصلوا على **80%** أو أكثر من الأجوبة الصحيحة من **7 مشاركين إلى 28 مشارك** . وفيما يلي نتائج هذا التقييم:

اسم المشارك	قبلي	بعدي	التغيير	ملاحظات
منذر راشد الخنبولي	60,0	100,0	99,4	ممتاز
روضة عبدالرحمن كمالي	40,0	90,0	89,6	جيد جداً
محمد عبدالرحمن الشامسي	70,0	100,0	99,3	ممتاز
علي حسن عبدالله محمد مبارك	70,0	90,0	89,2	جيد جداً
مريم ابراهيم علي طالب	60,0	90,0	89,3	جيد جداً

جيد جداً	89,2	90,0	70,0	هدى بنت عبدالرزاق خليل
جيد جداً	89,2	90,0	70,0	فاطمة الزهرة بنت محمد سلوم
متوسط	69,3	70,0	50,0	العدلي علوش
ممتاز	99,3	100,0	70,0	رابح قدوج
جيدجداً	89,2	90,0	70,0	جيلالي مراح
ممتاز	99,6	100,0	40,0	خالد بخيت الزهراني
جيد جداً	89,7	90,0	30,0	عبدالعزيز بن وهيب الحامدي
ممتاز	99,1	100,0	90,0	ابراهيم باشريك محمد نور باشريك
متوسط	69,3	70,0	50,0	ادم محمد جاد كريم سليمان
جيد	79,5	80,0	40,0	محمد باسل محي الدين كابس
جيد جداً	89,2	90,0	70,0	منتصر سمير توفيق توفيق
جيد	79,1	80,0	70,0	دجن سمير عبدالكريم الهيتي
متوسط	69,1	70,0	60,0	وفا بنت سعود بن سعيد البطاشية
ممتاز	99,3	100,0	70,0	سندس بنت حمود بن محمد النعماني
جيد	79,3	80,0	60,0	فيصل بن حمود بن محمد النعماني
جيد جداً	89,0	90,0	90,0	عصام عبدالحميد يوسف عوده
ممتاز	99,4	100,0	60,0	احمد عبدالمحسن العيسى
جيد	79,1	80,0	70,0	نور جمال الجاسر
ممتاز	99,4	100,0	60,0	مصطفى متولي طه فرحات
ممتاز	99,2	100,0	80,0	عبير فخر الدين احمد عثمان
ممتاز	99,4	100,0	60,0	رشيد المتوكل
جيد	79,1	80,0	70,0	المختار مادي
جيد جداً	89,1	90,0	80,0	هاني الطراونه
ممتاز	99,1	100,0	90,0	غيداء زيتون
ممتاز	99,2	100,0	80,0	واصل الطوره
ممتاز	99,2	100,0	80,0	عديله العدمات
		2810,0	2030,0	المجموع
		90,6	65,4	متوسط علامة الامتحان
		100,0	90,0	أعلى علامة
		70,0	30,0	أقل علامة

الفرق بين الأعلى والأقل	60,0	30,0
نسبة النجاح	100%	100%
نسبة الرسوب	0%	0%
عدد العلامات الكاملة	0	13

4 - اللقاء التدريبي المنعقد بسلطنة عمان حول موضوع " الرقابة على تقنية المعلومات"

تم تنظيم هذا اللقاء خلال الفترة 22-26 أكتوبر 2017 بمسقط من قبل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان حول موضوع " **الرقابة على تقنية المعلومات**. وحضر هذا اللقاء 26 مشاركا من 15 جهاز من الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية وهي اجهزة الرقابة في كل من الاردن (1) وسوريا (1) والجزائر (3) والمغرب (1) واليمن (1) ولبنان (1) والسعودية (2) والبحرين (3) والعراق (2) والسودان (2) والكويت (2) ومصر (3) وسلطنة عمان (2) وتونس (1) وقطر (1).

وأشرف على تنفيذ المادة العلمية والتدريبية للقاء أربعة خبراء من الجهاز المستضيف وهم السادة :

- سعيد بن سالم الحجري
- عبد الفتاح بن علي المعيني
- جهاد بن عبد الرحمن الصايغ
- مازن بن عبد الله الزكواني

وتمثلت أهداف اللقاء في إطلاع المشاركين على مفهوم وطرق وأساليب الرقابة على تقنية المعلومات وأهميتها وتطوير قدراتهم في هذا المجال تعريفهم على رقابة تقنية المعلومات وعلى تأثيرها على الرقابة وأطر التحكم في تقنية المعلومات بالاضافة الى كيفية عمل تخطيط وتنظيم وظائف تقنية المعلومات والتخطيط لاستمرارية العمل وأساليب الرقابة المدعمة بالحاسب الآلي.

وافتتح اللقاء، نيابة عن معالي الشيخ / ناصر بن هلال بن ناصر المعولي الموقر، رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، سعادة الشيخ / ناصر بن حمود بن سالم الرواحي، نائب الرئيس. حيث رحب بالمشاركين وأكد على ضرورة مسايرة أعضاء الأجهزة الرقابية تطور تقنية المعلومات قصد المحافظة على مهنيتهم في أدائهم لمهامهم.

وقد تم تقديم المادة العلمية عبر إلقاء محاضرات مدعمة بحالات عملية عايشها المحاضرون في إطار أدائهم لوظائفهم. إضافة إلى تقديم تمارين تطبيقية تخص المحاور التي تمّ التطرق إليها وهي:

- التعريف بعملية الرقابة على تقنية المعلومات
- مراحل عملية الرقابة على تقنية المعلومات وخصوصياتها
- حوكمة تقنية المعلومات والتحكم في مخاطرها:
- تطوير واقتناء وحيازة عناصر تقنية المعلومات :

- إدارة عمليات تقنية المعلومات

- الاستعانة بالمصادر الخارجية

- أمن تقنية المعلومات :

- ضوابط التطبيقات

كما قدّم المشاركون تجارب أجهزتهم في مجال الرقابة على تقنية المعلومات من خلال التطرق بالأساس إلى منهجية اختيار مهمات الرقابة على تقنية المعلومات والمواضيع التي شملتها عملية الرقابة إضافة إلى أبرز النتائج التي خلصت إليها مهمات الرقابة على تقنية المعلومات. وتم إدراج مختلف هذه العروض بموقع المنظمة.

وقد خلص المشاركون والخبراء في نهاية اللقاء الى التوصيات التالية:

- **ضرورة الاستمرار في تنفيذ برنامج الرقابة على تقنية المعلومات على المستوى العربي.**
- **تبادل الخبرات بين الأجهزة العربية ومساعدة الأجهزة التي تحتاج لخبرات إضافية .**
- **تنفيذ البرنامج على هيئة حلقات إضافية بمعنى يتم تنفيذ برنامج تدريبي للمشاركين ثم يتم مساعدتهم لتنفيذها بعد العودة لاجهزتهم ثم ورشة ثانية لمناقشة سير العمل للمهام المنفذة (على غرار برامج ال آي دي آي).**
- **الاستعانة بدليل الرقابة على تقنية المعلومات للاجهزة (الصادر من قبل الانتوساي والذي جرى تطبيقه في البرنامج) بالنسبة للأجهزة التي ليست لديها ادلة.**

وقد أشرف على اختتام اللقاء الأستاذ الفاضل محمد حسن الشحي رئيس مكتب التخطيط بالجهاز حيث تم توزيع الشهائد.

وعلى غرار ما تم في اللقاءات السابقة، قام المتدربون والخبراء بملإ الاستبيان وتبينت من خلال تحليلها النتائج التالية:

- **ملخص تحليل استمارات المتدربين**

التقييم النهائي لاستمارة المتدرب	التقييم
التقييم الفني للقاء (أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية) .	جيد جداً
التقييم الإداري للقاء (الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية) .	ممتاز
تقييم الهيئة التدريبية .	ممتاز
متوسط تقييم المتدربين للقاء	جيد جداً

وتقدم بعض المشاركين بالملاحظات التالية

ملاحظات ومقترحات المتدربين
1- إتاحة وقت أكثر لتبادل الآراء بين المشاركين حيث ان الوقت المخصص لكل جهاز كان قليل جدا ولم يحقق الهدف منه وهو تبادل الخبرات.(4 ملاحظات في نفس الموضوع)

2- زيادة الامثلة الفعلية لمواضيع اللقاء وربطها مع بنود اللقاء لسهولة الفهم.
3- بيان أساليب تطبيق الأمور النظرية، فعليا في الأجهزة الرقابية.
4- اعطاء مساحة أكبر لمناقشة العروض الخاصة بالاخوة الزملاء وذلك لتبادل الخبرات والاستفادة الاكبر من خلال المناقشات حيث يمكن تقييم تقديم العروض على اكثر من يوم او تخصيص يوم كامل لها.
5- شكر خاص لجهاز الرقابة المالية والادارية بسلطنة عمان على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، واقتراح تنظيم دور ة متقدمة للتفصيل في بقية الضوابط العامة كالرقابة على الشيكات والرقابة على قواعد البيانات.
6 - شكر سلطنة عمان والشعب العماني وجهاز الرقابة بالسلطنة على حسن الاستضافة والعروض الشيقة وعلى اختيار المدربين حيث ان جميعهم اضاف الكثير للمتدرب وكانوا على قدر كاف وواعي للتدريب،
7- شكر للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والى جهاز الرقابة المالية والإدارية لسلطنة عمان على حسن الضيافة وحفاوة الاستقبال.

- ملخص تقييم المدربين

التقييم النهائي لاستمارة المدرب	التقييم
المدرب/ 1 : السيد / جهـاد الصايغ	جيد جداً
المدرب/ 2 : السيد/ عبد الفتاح المعيني	ممتاز
المدرب/3 : السيد/ سعيد الحجري	ممتاز
المدرب/ 4 : السيد/ مـــازن الزكواني	ممتاز
متوسط تقييم المدربين للقاء	ممتاز

وتمثلت ملاحظاتهم في :

ملاحظات ومقترحات المدربين
تكرار مثل هذه الورشات على المستوى المحلي والعربي.

وإضافة الى ذلك، وعملا بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تم القيام بالتقييم القبلي والبعدي لقياس مدى تطور معارف المشاركين.

وتضمنت استمارة التقييم القبلي والبعدي 23 سؤالا أتت على جميع محاور اللقاء تقريبا. وأبرز التقييم تحسنا في مستوى المشاركين حيث مرّ متوسط نسبة الإجابات الصحيحة 48 % إلى 65% كما مر أدنى عدد الإجابات الصحيحة من 3 إجابات إلى 11 إجابة . كما تحسن أقصى عدد الإجابات الصحيحة من 15 إلى 19 إجابة :

التقييم القبلى		التقييم البعدى	
الرقم	درجة الامتحان	الرقم	درجه الامتحان
1	10	1	11
2	13	2	11
3	8	3	12
4	15	4	13
5	9	5	13
6	10	6	13
7	13	7	14
8	13	8	14
9	15	9	14
10	6	10	15
11	9	11	15
12	11	12	15
13	13	12	15
14	10	14	15
15	8	15	15
16	13	16	15
17	14	17	15
18	7	18	16
19	11	19	16
20	12	20	16
21	3	21	17
22	14	22	17
23	13	23	18
24	11	24	18
25	14	25	19
26	9	26	19
النتيجه		النتيجه	
المتوسط	47,5	المتوسط	65,38461538
الدرجه الاعلى	15	الدرجه الاعلى	19

الدرجه الأدنى	3	الدرجه الأدنى	11
النسبة الأعلى	65,2173913	النسبة الأعلى	82,60869565
النسبة الادني	13,04347826	النسبة الادني	47,82608696

التقييم القبلى		التقييم البعدى	
الرقم	درجة الامتحان	الرقم	درجه الامتحان
1	10	1	11
2	13	2	11
3	8	3	12
4	15	4	13
5	9	5	13
6	10	6	13
7	13	7	14
8	13	8	14
9	15	9	14
10	6	10	15
11	9	11	15
12	11	12	15
13	13	12	15
14	10	14	15
15	8	15	15
16	13	16	15
17	14	17	15
18	7	18	16
19	11	19	16
20	12	20	16
21	3	21	17
22	14	22	17
23	13	23	18
24	11	24	18
25	14	25	19
26	9	26	19

النتيجه		النتيجه	
المتوسط	47,5	المتوسط	65,38461538
الدرجه الاعلى	15	الدرجه الاعلى	19
الدرجه الأدنى	3	الدرجه الأدنى	11
النسبة الأعلى	65,2173913	النسبة الأعلى	82,60869565
النسبة الادني	13,04347826	النسبة الادني	47,82608696

5 - اللقاء التدريبي المنعقد بالمملكة العربية السعودية حول موضوع " اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة".

استضاف ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية اللقاء التدريبي الذي ينظمه بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول موضوع إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (SAIPME) وذلك خلال الفترة من 4 الى 2017/11/9 بمدينة الرياض. وافتتح الدورة سعادة النائب المساعد لشؤون الفروع الأستاذ/ عثمان عبد الرحمن اليحيا نيابة عن معالي الدكتور/ حسام عبد المحسن العنقري، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية. وشارك في هذه الدورة التدريبية 25 متدربا من 11 جهازا عضوا بالمنظمة وهي اجهزة الرقابة في كل من الاردن وعمان والكويت والجزائر والعراق والسودان ومصر والمغرب والجزائر وتونس والسعودية.

وتمثلت أهداف اللقاء في تعريف المتدربين بأهداف تطبيق التقييم باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، وكيفية استخدام التقارير من قبل الجهاز والأطراف الخارجية ذات الصلة، وكذلك الوقوف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بهذا الإطار وإكساب المتدربين القدرة على تطبيق المبادئ المنهجية لتخطيط وتنفيذ وإعداد تقرير بنتائج عملية تقييم الجهاز الرقابي وفق هذا الإطار، وذلك من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

1. إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) وتصنيفها.
2. مجموعة مؤشرات أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
3. الخلفية والغرض من استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
4. نطاق وتغطية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
5. العلاقة بين إطار قياس الأداء وقيم ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إحداث الفارق في حياة المواطنين (ASSAI-12).
6. منهجية التقييم.
7. مكونات الهيكل الموصى به لتقرير أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية.

وقد افتتح الدورة نيابة عن معالي الدكتور حسام عبد المحسن العنقري رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية سعادة النائب المساعد لشؤون الفروع الأستاذ/ عثمان بن عبدالرحمن اليحيا، والذي رحب بالمشاركين وأكد على أهمية إطار قياس الأداء لمتابعة وتحسين أداء الأجهزة الرقابية في جميع مجالات نشاطها.

وأعدّ المادة العلمية أخصائيو التدريب الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالله الشايع، والأستاذ عبد العزيز بن شداد المطيري من ديوان المراقبة العامة، وذلك اعتماداً على النسخة الجديدة لإطار قياس الأداء، والمعتمدة بمؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين المنعقد بمدينة أبوظبي في سنة 2016م، كما قدّما المادة العلمية عبر إلقاء محاضرات مصاحبة بعرض Powerpoint ومدعمة بحالات عملية، إضافة إلى تقديم تمارين تطبيقية تخص المحاور التي تمّ التطرق إليها،

التوصيات الصادرة عن اللقاء:

تمّ إيلاء محاور هذا اللقاء الاهتمام اللازم من قبل كافة المشاركين، والذين تقدموا في ختامه بمجموعة من التوصيات للإسهام في تفعيل هذا الإطار بالأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وتعزيز الاستفادة من مزاياه، نعرضها فيما يلي:

1- **التأكيد على أهمية تطبيق منهجية IDI في كافة البرامج واللقاءات التدريبية التي يتم تقديمها تحت مظلة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ولضمان فعالية هذه البرامج في تحقيق أهدافها وتلبية الاحتياجات التدريبية للأجهزة الأعضاء في المنظمة، من المهم تصميم إطار لضمان جودة البرامج التدريبية تحت إشراف الأمانة العامة للمنظمة، بهدف التحقق من استيفاء كافة المتطلبات اللازمة لنجاح البرنامج التدريبي والتي تشمل (الخلفية العلمية والخبرة المناسبة في طاقم التدريب، مناسبة المادة العلمية وإعدادها وتقديمها للأمانة العامة قبل انطلاق البرنامج بوقتٍ كاف، مواصفات قاعة التدريب، ومتطلبات تنفيذ البرنامج من أدوات وتجهيزات، وتوفر الوسائل المساندة لأغراض الطباعة والنسخ والتصوير، التنسيق المسبق قبل انطلاق اللقاء التدريبي، التقييم القبلي والبعدي واختبارات قياس التعلم وتقييم منهجية التدريب).**

2- **أن يكون هناك فرصة لمشاركة خبراء التدريب في الأجهزة الأعضاء في إعداد وتنفيذ البرامج واللقاءات التدريبية على مستوى المنظمة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة الأعضاء.**

3- **مناسبة أن تتولى الأمانة العامة التنسيق مع الأجهزة الأعضاء لمراجعة النسخة العربية المترجمة من الإصدار الجديد لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والتحقق من مدى دقة وسلامة هذه الترجمة.**

4- **حث الأجهزة الأعضاء على المبادرة إلى اعتماد وتفعيل إطار لقياس أداءها وضمن إطار معتمد لضمان الجودة، وكذلك حثها على التنسيق فيما بينها لتفعيل منهجية تقييم النظراء ضمن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، والاستعانة بأطراف خارجية لضمان جودة القياس.**

5- **يعتبر تطبيق إطار القياس من الموضوعات المستحدثة التي اهتمت بها منظمة الأنتوساي مؤخراً، ومن الأهمية مواصلة تنفيذ البرامج واللقاءات التدريبية حول هذا الموضوع لما له من أثر إيجابي على أداء الأجهزة العليا للرقابة.**

6- **مواصلة تفعيل برنامج 3i**

7- **مناسبة تدريب متخصصين في هذا الإطار مع الانفتاح على التجارب الدولية حول هذا الموضوع، ونشرها على منتدى في موقع المنظمة.**

8- **أهمية قيام الأجهزة العليا للرقابة بالعمل على تعريف منسوبيها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وما قد يطرأ على هذه المعايير من تحديثات أو إصدار لمعايير جديدة، وبذل مزيد من الجهود لتطبيق المعايير وأفضل الممارسات في مجال الرقابة المالية والمحاسبة، ومن ذلك إصدار أدلة توجيهية للعمل الرقابي في مجالات الرقابة المالية، والالتزام، والأداء، وإلحاق منسوبيها بدورات متخصصة في هذا المجال.**

تقييم المتدربين للقاء ونتائج التقييم القبلي والبعدي للمتدربين:

بالإضافة إلى الاستبيان المعتمد من قبل المنظمة والذي أقرته لجنة تنمية القدرات بالمنظمة والذي تم توزيعه على المشاركين وأخصائيي التدريب، تم العمل بآلية التقييم القبلي والبعدي لقياس مدى الاستفادة من اللقاء عملاً بقرار المجلس التنفيذي للمنظمة رقم 2016/222 الذي اتُخذ في اجتماعه 53 بتونس، وفيما يلي نتائج هذين التقييمين.

*تقييم اللقاء من قبل المتدربين والخبراء :

تبين من استمارات التقييم التي تم توزيعها على المشاركين على النتائج التالة:

التقييم النهائي لاستمارة المتدرب	التقييم
التقييم الفني للقاء: (أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية)	جيد جداً
التقييم الإداري للقاء: (الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية)	ممتاز
تقييم الهيئة التدريبية	ممتاز
متوسط تقييم المتدربين للقاء	**ممتاز**

وتقدم بعض المشاركين بالملاحظات التالية:

ملاحظات ومقترحات المشاركين في اللقاء التدريبي
1) اقتراح إضافة حالات عملية أكثر وعرض تجربة ديوان المراقبة العامة بشكل اكبر وزيادة مدة التدريب إلى أسبوعين على الأقل،
2) الدورة التدريبية فرصة ممتازة لتبادل الآراء بين هيئات الرقابة العليا وما يمكن أن يؤدي إلى تبني الهيئات للممارسات الجيدة لهيئات الرقابة الأخرى. 3) زمن المدة غير كافٍ، وتحتاج لزيادة الحالات العملية والواقعية، وزيادة فرص التدريب وتكرار الورش،

كما تبين من التقييم الذي أعده المدربون أن مستوى اللقاء كان ممتاز مثلما يبرزه الجدول التالي:

التقييم النهائي لاستمارة أخصائيي التدريب	التقييم

ملاحظات ومقترحات أخصائيي التدريب
1) تدعيم أنشطة التدريب بموظفين إداريين للنسخ والتصوير. 2) إعطاء الفرصة لأخصائيي التدريب المعتمدين (IDI) للمشاركة في إعداد وتقديم البرامج التدريبية على مستوى المنظمة. 3) استيفاء متطلبات التدريب ومتابعتها من الأمانة العامة.

المدرب 1: الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالله الشايع	ممتاز
المدرب 2: السيد/ عبدالعزيز بن شداد المطيري	ممتاز
متوسط تقييم المدربين للقاء	**ممتاز**

وتمثلت ملاحظاتهم في:

التقييم القبلي والبعدي للمتدربين:

عملا بتوصية المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تم القيام بالتقييم القبلي والبعدي لقياس مدى تطور معارف المشاركين، وقد اشتملت استمارة التقييم القبلي والبعدي على 8 أسئلة أتت على المفاهيم والعناصر الأساسية لإطار قياس ألأداء. وأبرز التقييم تحسناً في مستوى المشاركين حيث أن متوسط نسبة الإجابات الصحيحة قد ارتفع من 50.5 % إلى 93.5% ، كما ارتفعت قيمة أدنى عدد للإجابات الصحيحة من إجابة واحدة إلى 7 إجابات وتحسن أقصى عدد للإجابات الصحيحة من 6 إلى 8 وإجابات وذلك مثلما يبرزه ملف فرز هذا التقييم المرفق بهذه المذكرة.

كما حرص معالي الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري على الإشراف على اختتام القاء وتسليم شهادات إتمام اللقاء التدريبي وشهادات التقدير.

* **

الاستنتاجات :

يستنتج من خلال تنفيذ اللقاءات الخمسة السابقة ما يلي:

أ- حققت اللقاءات الخمسة نجاحات من حيث التنظيم والإعداد لها واعداد المادة العلمية والتدريبية من قبل الخبراء المدربين في اللقاءات.

ب- مكن التقييم القبلي والبعدي من قياس اكتساب المشاركين معلومات ومهارات جدية حول مواضيع اللقاءات الخمسة.

ج - تميزت اللقاءات بمشاركة اخصائيي التدريب ، حيث كانت مثمرة من حيث المنهجية التي اتبعوها ، مما ساهم بشكل كبير في التواصل والتفاعل بينهم وبين المشاركين .

د - قيام المشاركين بالتجهيز والتحضير للمشاركة الفعالة في اللقاءات وذلك من خلال إعداد تجاربهم قبل حضور اللقاءات وتقديمها باستخدام برنامج (Power point) وفقاً لما طلب منهم.

هـ - اقترح اغلب المشاركين في اللقاءات مزيد التركيز على عرض الحالات العملية وتكثيف التمارين التطبيقية بهدف تدعيم ما اكتسبوه من معلومات في هذه اللقاءات.

و - اقتراح متابعة مدى تفعيل المهارات التي اكتسبها المشاركون في أجهزتهم .

ثانيا : البحث العلمي :

1 - المسابقة الثانية عشرة للبحث العلمي

تتولت الأمانة العامة بعد إقرار هذه المسابقة من المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين دعوة الأجهزة الأعضاء إلى المشاركة فيها وإفادتها بترشيحاتها بهذا الخصوص وذلك وفقا للإعلان المتعلق بها .

وتلقت ترشيحات من اجهزة الرقابة في كل من الجزائر والسعودية وفلسطين ومصر والسودان والعراق وعمان والبحرين والكويت وقطر والأردن وبلغ عدد المرشحين 77 مترشحا .وقد افادت الامانة العامة بهذه الاجهزة بقبول مرشحيها وطلبت الى كل منها موافاتها بالبحوث الخاصة بمشاركيها قبل يوم 2018/9/31 وفق ما ينص عليه الاعلان الخاصة بالمسابقة.

2 - الترجمة :

- مواصلة ترجمة الأعداد الصادرة خلال سنة 2017 من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية الى اللغة العربية من قبل كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (يناير) وديوان المحاسبة بدولة الكويت (عدد ابريل) وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق (يوليو) وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية (أكتوبر)، حيث تلقت ترجمة عدد يناير وابريل.

– ترجمة ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية النشرية رقم 78 الصادرة عن منظمة الانتوساي الى اللغة العربية وارسالها الى الامانة العامة لمنظمة الانتوساي.

- قيام جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بترجمة وتلخيص اطار عمل الكفاءات المهنية للرقابة على القطاع العام الصادر عن مجموعة عمل شهادة مدقق الانتوساي الى اللغة العربية وتوزيعها من قبل الامانة العامة على جميع الاجهزة الاعضاء في المنظمة..

(مرفق رقم 2)

نتائج اللقاء التدريبي وورشة العمل اللذين نفذا في اطار

تنفيذ قراري المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين:

1 - اللقاء التدريبي حول موضوع " رقابة الأداء على قطاع التعليم العام وفقا لمعايير الإنتوساي":

تنفيذا لأحكام الفقرة (11) من قرار المجلس التنفيذي رقم 2017/236، في اجتماعه الخامس والخمسين، الذي نص على الموافقة على مقترح لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الحادي عشر باستعمال المبلغ المتبقي من المنحة المالية المقدمة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق والوكالة الامريكية للتنمية واللذين بلغا 26.345 دولار امريكيا في تنظيم دورة تدريبية حول موضوع " **رقابة الأداء على قطاع التعليم العام وفقا لمعايير الإنتوساي** "، استضافت الأمانة العامة للمنظمة العربية خلال الفترة من 15 إلى 2017/05/19 بتونس فعاليات هذا اللقاء التدريبي .

وشارك في اللقاء الذي تفضل بافتتاحه معالي الأمين العام للمنظمة 22 متدربا يمثلون 17 جهازا من الأجهزة الأعضاء في كل من موريتانيا والمغرب وتونس وليبيا ومصر والسودان وفلسطين ولبنان والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين وقطر والكويت والعراق والأردن وسوريا واليمن وذلك بالإضافة إلى 3 مدربين من خريجي مبادرة تنمية الإنتوساي.

وتم إعداد وتقديم وتقييم الورشة وفقا لمنهجية مبادرة تنمية الإنتوساي وذلك بإشراف ثلاثة خبراء وهم:

- السيد / حسين بوصندل، خبير تنمية القدرات لدى الأمانة العامة.
- السيد / بوشعيب بيبط، القاضي من المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.
- السيدة / هيام زهر الدين، مدقق حسابات أول بديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

وتضمن اللقاء المحاور الأساسية التالية :

- تعريف المشاركين بإطار معايير الإنتوساي بشكل عام ؛
- تقديم متطلبات معايير الانتوساي الخاصة بالرقابة على الأداء في مجالات التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير ومتابعة التوصيات ؛
- تطبيق متطلبات معايير الانتوساي الخاصة بالرقابة على الأداء من خلال الحالات العملية على مهمات الرقابة المتعلقة بقطاع التعليم العام ؛

وبالنظر إلى الطابع الفني لموضوع اللقاء فقد تم الاستعانة بخبير في مجال تقييم التعليم العام من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تولى تقديم عرضين حول تشخيص واقع التعليم العام بالدول العربية والمعايير المعتمدة في مجال تقييم أداء القطاع والممارسات الجيدة في مجال إصلاح وتطوير منهجيات التعليم.

كما تولى المشاركون تقديم عروض حول تجارب أجهزتهم في مجال الرقابة على قطاع التعليم العام شملت بالأساس التحديات التي واجهها الجهاز خلال تنفيذ مهمات الرقابة على أداء التعليم العام وأبرز النتائج التي خلصت إليها مهمات الرقابة على قطاع التعليم العام ومدى تجسيم توصيات الجهاز بهذا الخصوص.

وتطبيقا لمنهجية مبادرة تنمية الإنتوساي تم توزيع استبيان على المشاركين في بداية و نهاية الورشة وذلك من أجل تقييم مدى استيعاب المادة العلمية نظريا وتطبيقيا. ويبرز الجدول الموالي النتائج المحققة بهذا الخصوص :

السؤال	الجواب الصحيح	عدد الأجوبة الصحيحة للمشاركين (22)	
		بداية الدورة	نهاية الدورة
1. **الاطار العام لمعايير الانتوساي هو :** أ / ارشادات الانتوساي من اجل الحوكمة الرشيدة . ب/جميع الوثائق المصادق عليها بغرض توجيه وارشاد العاملين بالاجهزة العليا للرقابة . ج/ المبادي الاساسية التي اعتمدت لوضع معايير الانتوساي .	ب	17	22
2. **يصادق مؤتمر الإنتوساي الذي يعقد كل 3 سنوات على إصدار معايير الإنتوساي** أ/ نعم ب/ لا	أ	18	22
3. **ما هو المعيار الذي لا يشكل جزءا من مجموعة معايير الإنتوساي الخاصة برقابة الأداء ؟** أ/ الإيساي 30 ب/ الإيساي 300 ج/ الإيساي 3000 د/الإيساي 3100 هـ/ الإيساي 3200	أ	19	22
4. **للتأكد من مدى احترام الجهة الخاضعة للرقابة لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية ينجز الجهاز الأعلى للرقابة :** أ/ رقابة التزام . ب/ رقابة مالية. ج/ رقابة مسبقة. د/ رقابة قضائية ه/ رقابة أداء	ه	22	22
5. **تتبع رقابة الأداء بشكل عام** أ/ النهج المستند إلى الأداء ب/ النهج المستند إلى النتائج ج/ النهج المستند إلى النظام د/ النهج المستند إلى المشاكل هـ/ كل من "ب" و"ج" و "د" و/ جميع ما سبق	ه	15	20
6. **يمكن أن يشمل موضوع رقابة الأداء** أ/ برامج معينة ب/ أنشطة معينة ج/ أوضاع قائمة د/ جهة حكومية هـ/ جميع ما سبق	ه	18	22
7. **الآي كات "ICAT" هي :** أ/ أداة لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة ومدى قدرتها على تنمية قدراتها المهنية والمؤسسية .	ب	14	21

ب/ أداة لقياس مدى تطبيق الأجهزة العليا للرقابة لمعايير الأنتوساي. ج/ كتيب يستخدمه المدقق لتطبيق معايير الأنتوساي في المهمات الرقابية .			
8. في رقابة الأداء يجب إعلام الجهة الخاضعة للرقابة بهدف الرقابة ونطاقها مع الحرص على المحافظة على سرية معايير الرقابة أ/ خطأ ب/ صواب	أ	16	20
9. في رقابة الأداء يتم تحديد معايير الرقابة خلال أ/ مرحلة التخطيط ب/ مرحلة التنفيذ	أ	15	20
10. بالنسبة إلى نموذج التحليل الرباعي (SWOT Analysis)أي مما يلي غير صحيح أ/ يعتبر نموذج (SWOT) منهجية للتخطيط الاستراتيجي تساعد على اتخاذ قرارات مطلعة ب/ يشكل نموذج (SWOT) أداة لمراجعة القدرات الداخلية، لتحديد نقاط القوة والضعف، البيئة الخارجية للجهة الخاضعة للرقابةولتحديد الفرص والتحديات ج/ يشكل نموذج (SWOT) أداة لتقييم العمليات التشغيلية للجهة الخاضعة للرقابة	ج	13	18
11. يتم إعداد مصفوفة النتائج بعد الانتهاء من مرحلة العمل الميداني أ/ خطأ ب/ صواب	أ	14	21
12. يجب أن تكون أدلة الإثبات التي يجمعها المراقب "مناسبة" وهو ما يعني أنها تجمع الخاصيات التالية أ/ صحيحة وملائمة وموثوقة ب/ حاسمة وصحيحة وموثوقة ج/ كافية ومقبولة وملائمة	أ	13	19
13. أي مما يلي غير صحيح بشأن أدلة الإثبات أ/ الدليل الشفوي أقل موثوقية من الدليل المادي ب/ كلما زاد عدد الأدلة كلما تحسنت الموثوقية ج/ يعتمد المراجع على التقدير المهني لتقييم الأدلة من الناحية الكمية والنوعية د/ الأدلة التحليلية تعد من ضمن الأدلة الشائعة في مجال رقابة الأداء	ب	16	21
14. عند اعتماد أسلوب العينات في جمع وتحليل البيانات يستعمل المراجع معادلة "يماني" أ/ لاختبار مدى تجانس العينة ب/ لتحديد حجم العينة العشوائية ج/ لتحديد درجة الثقة	ب	17	22
15. أي مما يلي غير صحيح بشأن الدراسة القبلية أ/ هي بمثابة دراسة الجدوى التي تسمح بترشيد القرار حول تنفيذ المهمة الرقابية أو العدول عنها ب/ تمكن من جمع معلومات كافية لفهم طبيعة الجهة الخاضعة للرقابة بما من شأنه أن يسمح بتقييم المشاكل والمخاطر وأهمية مجال الرقابة ج/ تنفذ عادة في فترة زمنية قصيرة	د	18	21

د/ لا يتم تنفيذها إلا بالنسبة إلى مواضيع الرقابة المعقدة			
16. تشفع مرحلة التخطيط للرقابة بإعداد مصفوفة التصميم التي : أ/ تربط الهدف الأساسي بالأهداف الفرعية وبنطاق الرقابة ب/ تربط معايير الرقابة بأساليب جمع البيانات وتحليلها ج/ تسهل الإشراف على مهمة الرقابة هـ/ لها أشكال متعددة هـ/ جميع ما سبق صحيح	ه	17	22
17. يتعلق الإيساي 3200 بما يلي أ/ مسار تنفيذ رقابة الأداء ب/ المفاهيم الأساسية لرقابة الأداء ج/ المبادئ الأساسية لرقابة الأداء	أ	12	20
18. أثناء مراجعة أحد تقارير رقابة الأداء عاب أحد المسئوولين عديد "النقائص" بالتقرير. أي من تلك النقائص التي ذكرها غير صحيح أ/ لا فائدة من تعريف المصطلحات الفنية باعتبار أن التقرير موجه للمختصين ب/ تم اعتماد صياغة المبني للمجهول في عديد المواضع ج/ تتسم التوصيات المذكورة بالعمومية د/ لم يتم إدراج ملخص تنفيذي هـ/ لم يتم إدراج نتائج التحليل الكمي المفصلة ضمن ملاحق التقرير	أ	14	21
19. في بلد يكرس مبدأ التفريق بين السلط من هي الجهة التي لها دور في المساعدة على تجسيم توصيات رقابة الأداء أ/ السلطة التنفيذية. ب/ السلطة التشريعية. ج/ وسائل الإعلام. د/ المجتمع المدني. هـ/ جميع ما سبق.	ه	11	19
20. بمناسبة إصدار أحد تقارير رقابة الأداء الهامة قام الجهاز بالممارسات التالية.أي من تلك الممارسات غير مناسب: أ/ تنظيم ندوة صحفية حول التقرير ب/ إعداد بيان صحفي مكتوب حول التقرير وتوزيعه على وسائل الإعلام ج/ تحميل التقرير مع ملخص وردود الجهة الخاضعة للرقابة على الموقع الالكتروني د/ جميع ما سبق مناسب	د	18	21

وقد تبين من الجدول أعلاه التحسن الملحوظ الذي اكتسبه المشاركون في معارفهم من الناحية النظرية والتطبيقية على حد السواء.

كما قام المشاركون والخبراء المدربون في نهاية الورشة بملء استمارات التقييم الإجمالي للدورة. وتبرز الجداول الموالية نتائج تفريغ وتحليل هذه الاستمارات.

التقييم النهائي لاستمارة المتدرب	التقييم
التقييم الفني للقاء (أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية)	جيد جدا
التقييم الإداري للقاء (الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية)	جيد جدا
تقييم الهيئة التدريبية	ممتاز
متوسط تقييم المتدربين للقاء	ممتاز

التقييم النهائي لاستمارة المدرب	التقييم
المدرب1 / السيد حسين بوصندل	**ممتاز**
المدرب2 / السيد بوشعيب بيبط	**ممتاز**
المدرب3 / السيدة هيام زهر الدين	**ممتاز**
متوسط تقييم المدربين للقاء	**ممتاز**

وأشرف معالي الأمين العام على اختتام فعاليات اللقاء وتوزيع الشهادات على المشاركين والمدربين متمنيا لهم التوفيق في مسيرتهم المهنية.

2 - ورشة العمل المنعقدة بدولة الكويت حول موضوع " تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية "

في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و2017/3/29 والمتعلق بالاستجابة لمقترح لجنة الرقابة البيئية للمنظمة بتنظيم ورشة عمل خلال سنة 2017 حول موضوع " تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية" وكذلك ترحيب المجلس برغبة ديوان المحاسبة بدولة الكويت باستضافة هذه الورشة، نظمت هذه الورشة خلال الفترة

من 11 إلى 2017/9/13 بمقر ديوان المحاسبة بدولة الكويت. وكان الهدف من تنظيمها تعريف المشاركين بالمعارف النظرية والعلمية ذات العلاقة بموضوع النفايات الطبية، وبالقوانين والنظم في شأن التخلص منها وتعريفهم بالمعايير المهنية ذات العلاقة بتخفيض مخاطر انتشار الملوثات والتخلص منها ، فضلا عن إجراءات تقييم كفاءة وفاعلية عمليات التخلص من النفايات الطبية الخطرة ، والاطلاع على بعض تجارب أجهزة الرقابة العليا الأخرى.

وقد شارك في هذه الورشة (26) متدربا يمثلون أجهزة الرقابة في كل من الأردن (1) والسعودية (3) والجزائر (3) والبحرين (1) وعمان (1) ولبنان (1) وفلسطين (2) والعراق (2) والسودان (2) ومصر (2) والمغرب (1) والكويت (7). وأشرف على تنفيذها علميا وتدريبيا خبيران من ديوان المحاسبة بدولة الكويت من المتخرجين من مبادرة تنمية الانتوساي .

وتم تنفيذ الورشة على مدى ثلاثة أيام وافتتحها معالي الأستاذ / عادل الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة بحضور ممثل الأمانة العامة للمنظمة.

وقد أشرف على تنفيذ اللقاء من الناحيتين العلمية والتدريبية خبيران من ديوان المحاسبة بدولة الكويت وهما السيد / عادل حسين الكوت والسيدة/ سلمى حمد العيسى.

وقد تناولت الورشة المحاور التالية:

- ماهية المراجعة البيئية .
- استعراض أهداف تقرير تقييم كفاءة التخلص من النفايات الطبية وخطة المعل ومجال الفحص وقيود الفحص وبعض اجزاء التقرير.
- استعراض الهيكل التنظيمي وبعض الإدارات
- اللجان والفرق ذات العلاقة بإدارة النفايات الطبية الخطرة
- اشتراطات الجمع والنقل والتخزين المؤقت داخل المنشأة الصحية.
- النتائج والتوصيات لتقرير تقييم كفاءة التخلص من النفايات الطبية.

كما تم خلال اليوم الثاني تنظيم نظم زيارة ميدانية إلى مركز صباح الأحمد للكلى والمسالك ومستشفى إمراض القلب، حيث قدم المشرفون على هذين المستشفيين بيانات حول هذين المستشفيين وعلى كيفية التخلص من النفايات الطبية المختلفة. كما زار المشاركون وحدة معالجة النفايات الطبية الشعبية وقدمت لهم بيانات ومعلومات حول هذا الموضوع.

وخلال اليوم الثالث، خصصت الجلسة الأولى لتقديم مداخلة من ممثل عن الهيئة العامة للبيئة وممثل عن وزارة الصحة تناولت كل منهما دور كل مؤسسة في مجال التخلص من النفايات الطبية، فيما خصصت الجلستان الثانية والثالثة لتقديم أوراق عمل وفود جميع الأجهزة المشاركة التي تضمنت تجارب أجهزتهم في مجال تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية.

وقد تميزت جميع الجلسات بمناقشات مستفيضة تم من خلالها استيضاح عدد من الجوانب المتعلقة بتجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت في مجال موضوع اللقاء.

كما جرت عملية إجراء التقييم البعدي للمشاركين تنفيذا لتوصية المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين.

وقد توجت أعمال اللقاء بإعداد مجموعة من التوصيات بهدف تقديمها إلى لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة للنظر فيها ورفعها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. وهذه التوصيات هي :

1 - إيلاء الجانب البيئي أهمية اكبر عند إعداد الخطط الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومنها ملف النفايات لدفع الحكومات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لحماية البيئة وتقليص النفايات وضمان التخلص منها بالطرق السليمة بيئيا.

2 - الاهتمام بالرقابة على القطاع الخاص والتشديد عليه فيما يخص التخلص من النفايات الطبية.

3 - زيادة الإجراءات وتشديد الغرامات والعقوبات على مرتكبي المخالفات البيئية.

4 - ضرورة تكثيف الدورات للعاملين بإدارة النفايات الطبية.

5 - التركيز على تطبيق الدليل الموحد للتخلص من النفايات الطبية لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل دقيق.

6 - إيلاء أهمية لبرامج تقليل حجم النفايات من المنبع.

7 - اشتراك القطاع الخاص لعمل محارق متطورة للتخلص من النفايات مقابل تحصيل رسوم من المراكز الطبية خاصة في الدول الفقيرة.

8 - زيادة الدعم الفني والمادي للجان مكافحة العدوى داخل المنشآت الصحية وزيادة الوعي والتثقيف البيئي وإعلام الإفراد ذات الصلة بمخاطر عدم التخلص الآمن من النفايات لضمان إتمام العملية بأقل درجة من الأثر السلبي.

9 - زيادة الاهتمام بأهمية التخلص من النفايات الطبية في وعي خاص للمراجعين والمرضى في المستشفيات عن طريق لوحات إرشادية في بداية دخول المستشفى.

10 - ضرورة زيادة التوعية فيما يخص النفايات الطبية في المستشفيات وإعداد حملة توعية في الأماكن العامة لزيادة توعية المجتمع وضرورة مخاطبة الجهات المختصة ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير آلية التخلص من النفايات حتى يتم التخلص منها بأقل المخاطر على البيئة والمجتمع.

11 - التنسيق بين الجهات ذات الصلة من اجل توحيد ومتابعة الإجراءات بما يتوافق مع إجراءات التخلص من النفايات التخلص السليم كل حسب دوره واختصاصاته.

12 - التزام الوحدات الصحية بالإفصاح عن التكاليف الخاصة بالتخلص من النفايات الطبية وفرض إجراءات رادعة حتى يتم الالتزام بالتخلص السليم للنفايات الطبية.

ب المختصين في مختلف المجالات العلمية والطبية والصناعية وغيرها للعمل في التدقيق البيئي الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة أو من خلال الاستعانة بخبراتهم للعمل على التقارير البيئية.

14 - إيجاد آلية ليقوم مدققو الأجهزة العليا للرقابة بإبلاغ فريق التدقيق البيئي عن أية ملاحظات ذات اثر بيئي يتم ملاحظتها أثناء عملهم.

15 - توثيق الحوادث الناجمة عن التعامل غير السليم مع النفايات الطبية.

وعملا بتوصية المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين الذي نص على أن يتم إجراء عملية التقييم القبلي والبعدي للمشاركين في الورشة لقياس درجة استيعابهم المعلومات التي قدمت لهم وأسفرت عملية التقييم على النتائج المرفقة بهذه المذكرة **(مرفق رقم 1).**

كما قام المشاركون والخبراء في اللقاء باستيفاء الاستمارة التي تم توزيعها عليهم. وقد تم تحليل الاستمارات تحليلا مفصلا . وفيما يلي ملخص للتقييم النهائي للورشة من قبل المشاركين والخبراء والملاحظات والمقترحات التي تقدموا بها:

1 - ملخص المشاركين:

التقييم النهائي لاستمارة المتدرب	التقييم
التقييم الفني للقاء (أهداف اللقاء + الحقيبة التدريبية والمادة العلمية) .	جيد جداً
التقييم الإداري للقاء (الإجراءات التنظيمية والخدمات التدريبية) .	جيد جداً
تقييم الهيئة التدريبية .	ممتاز
متوسط تقييم المتدربين للقاء	**ممتاز**

ملاحظات ومقترحات المتدربين
- لاحظ عدد من المشاركين أن مدة الورشة كانت قصيرة
- اقترح المشاركون زيادة الحالات العملية والتمارين بهدف تدعيم الجوانب النظرية لموضوع الورشة.

2 - ملخص المدربين:

التقييم النهائي لاستمارة المدرب	التقييم
المدرب/ 1 : السيد / عادل الكوت	ممتاز
المدرب/ 2 : السيدة / سلمى حمد العيسى	ممتاز
متوسط تقييم المدربين للقاء	ممتاز

واختتم اللقاء سعادة الأستاذ / إسماعيل الغانم، وكيل ديوان المحاسبة، بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث ألقيت كلمات الافتتاح وتم توزيع شهادات المشاركة في ورشة العمل .

***

***الاستنتاجات**

تبين من خلال تنفيذ اللقاء التدريبي وورشة العمل ما يلي:

أ - تميز اللقاء وورشة العمل بحسن التنظيم والإعداد الجيد للمادة العلمية والتدريبية من قبل الخبراء المدربين.

ب - مكن التقييم القبلي والبعدي من قياس اكتساب المشاركين معلومات ومهارات جدية حول مواضيع اللقاءات الخمسة.

ج - تميز اللقاءان بمشاركة اخصائيي التدريب ، حيث كانت مثمرة من حيث المنهجية التي اتبعوها، مما ساهم بشكل كبير في التواصل والتفاعل بينهم وبين المشاركين .

د - قيام المشاركين بالتجهيز والتحضير للمشاركة الفعالة في اللقاءات وذلك من خلال إعداد تجاربهم قبل حضور اللقاءات وتقديمها باستخدام برنامج (Power point) وفقاً لما طلب منهم.

هـ - تميزت ورشة العمل المنعقدة بدولة الكويت بتنظيم زيارة ميدانية الى مركز صباح الأحمد للكلى والمسالك ومستشفى إمراض القلب.

و - اقتراح متابعة مدى تفعيل المهارات التي اكتسبها المشاركون في أجهزتهم .

مشروع خطة العمل
في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2018

(مرفق رقم 3)

أولا: اللقاءات العلمية والتدريبية:

1 - برنامج تدريبي وفقا لمنهجية الـ IDIحول موضوع " الرقابة على أداء تأمين الصناديق الاجتماعية"

أ - لقاء تمهيدي يعقده الجهاز المستضيف للبرنامج لتحديد العناصر التفصيلية للموضوع ولإعداد دليل المدرب ودليل المشارك من قبل فريق من الخبراء المدربين يتم التنسيق بشأنهم مع الأمانة العامة.

ب - تنظيم لقاء تدريبي وفقا للتفصيلات التالية:

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
تعريف المتدربين بصناديق التأمين الاجتماعية واختصاصاتها وأهدافها وطبيعة انشطتها وتزيدهم بالمهارات اللازمة للقيام بأعمال الرقابة من حيث التخطيط والتنفيذي وإعداد التقارير	**المجلس الاعلى للحسابات بالمملكة المغربية.**	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف	**نوفمبر 2018**	يشارك في اللقاء موظفون فنيون ممن هم في درجة مراقب أو مدقق وتتوفر لديهم خبرة عملية في مجال الرقابة المالية لا تقل عن سنتين بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية ولا تزيد عن عشر سنوات . أما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات متوسطة ، فلا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة . ويتعين أن تتوفر لدى المتدرب خبرة في مجال موضوع اللقاء وألا يفوق سنه عن الخمسة وأربعين سنة	يتراوح العدد بين 20 و35 متدربا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي.وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل	تحدد عناصر اللقاء التدريبي خلال اللقاء التمهيدي الذي يعقد لهذا الغرض. ويفضل أن تتم الاستعانة بالخبراء المدربين المتخرجين من مبادرة تنمية الانتوساي المتخصصين في هذا الموضوع . كما يتعين ان تتم عملية التقويم القبلي والبعدي للمتدربين عملا بقرار المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والخمسين.

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	إدارة اللقاء	إعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	تكاليف اللقاء	طبع وتوزيع وثائق اللقاء	تقويم اللقاء	الشهادات
يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير البرنامج بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع البرنامج . ويتعين أن يستخدم أثناء الإعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء.	ـ يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ البرنامج وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة ويطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين اذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة. ـ تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه. ـ تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء البرنامج .	ـ يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. ـ يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. ـ يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ البرنامج وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف.	يعطى المتدربون في نهاية البرنامج شهادات "اجتياز دورة تدريبية" . كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين. ويجب عند إعطاء شهادة اجتياز الدورة التدريبية الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:- حضور المتدرب كامل جلسات البرنامج . - مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها البرنامج .

2 - اللقاء العلمي حول موضوع " الدروس المستفادة من تطبيق معايير الانتوساي في الأعمال الرقابية"

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
تبادل الخبرات والتجارب حول تطبيق الاجهزة العربية لمعايير الانتوساي في اعمال الرقابة وأثر تطبيق هذه المعايير على جودة العمل الرقابي	**ديوان المحاسبة بدولة الكويت**	**من 7 الى 2018/10/11**	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة بالجهاز المستضيف	يشارك في اللقاء الاشرافيون والمدراء في أجهزة الرقابة الأعضاء ممن لديهم خبرة في مجال موضوع اللقاء.	يتراوح العدد بين 20 و35 مشاركا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي.وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل.	التقييم القبلي للمشاكين - اهمية معايير الانتوساي في عمل الاجهزة العليا للرقابة - توجيهات منظمة الانتوساي حول اهمية تطبيق معايير الانتوساي في الاعمال الرقابية واثرها على اداء الجهاز الاعلى للرقابة - عرض تجارب الاجهزة المشاركة حول تطبيق معايير الانتوساي في الاعمال الرقابية وادوات قياسها والدروس المستفادة منها. - الصعوبات التي تعترض الاجهزة اثناء تطبيق معايير الانتوساي - اية عناصر اخرى يرى الجهاز المستضيف اضافتها - التقييم البعدي للمشاركين . التوصيات

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	إدارة اللقاء	إعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	تكاليف اللقاء	طبع وتوزيع وثائق اللقاء	تقويم اللقاء	الشهادات
يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء . ويتعين أن يستخدم أثناء الإعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء	- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين إذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة. - تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه. - تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء اللقاء.	- يجيب المشاركون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. - يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. - يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف.	يعطى المشاركون في نهاية اللقاء شهادات "مشاركة في لقاء علمي" . كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين. ويجب عند إعطاء شهادة المشاركة الأخذ في الاعتبار العناصر ألتالية حضور المشارك كامل جلسات اللقاء – مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء .

3 - اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على الجمارك والضرائب"

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
تزويد المشاركين بالمهارات الخاصة بأسس الرقابة على الجمارك والضرائب وعلاقتها بزيادة ايرادات الدولة ودورها في مكافحة التهرب الضريبي	**مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**	**تحدد بالتنسيق مع الامانة العامة**	**يحدد بالتنسيق مع الامانة العامة**	يشارك في اللقاء موظفون فنيون ممن هم في درجة مراقب أو مدقق وتتوفر لديهم خبرة عملية في مجال الرقابة المالية لا تقل عن سنتين بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية ولا تزيد عن عشر سنوات . أما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات متوسطة ، فلا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة . ويتعين أن تتوفر لدى المتدرب خبرة في مجال موضوع اللقاء وألا يتجاوز سنه الخمسة وأربعين سنة.	يتراوح العدد بين 20 و35 متدربا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي.وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل	*<u>التقييم القبلي للمشاركين</u> - اهمية الرقابة على الجمارك والضرائب بانواعها المختلفة - انواع الايرادات الجمركية والضرائب ودروها في زيادة ايرادات الدول - اساليب الرقابة على الجمارك والضرائب - تحديد اساليب التهرب الجمركي والضريبي واثرها وسبل معالجتها - حالات عملية ووش عمل لاعداد برامج تدقيق ذات علاقة بالموضوع - عرض تجارب الاجهزة الاعضاء - اية عناصر اخرى يرى الجهاز المستضيف اضافتها *<u>التقييم البعدي للمتدربين</u>

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	إدارة اللقاء	اعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	تكاليف اللقاء	طبع وتوزيع وثائق اللقاء	تقويم اللقاء	الشهادات
يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء . ويتعين أن يستخدم أثناء الاعداد والتقديم نظام POWER POINTويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء	ـ يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين اذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة. ـ تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه. ـ تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء اللقاء.	ـ يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. ـ يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. ـ يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف.	يعطى المتدربون في نهاية اللقاء شهادات "اجتياز دورة تدريبية" . كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين. ويجب عند إعطاء شهادة اجتياز الدورة التدريبية الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:- حضور المتدرب كامل جلسات اللقاء . - مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء .

4 - اللقاء التدريبي حول موضوع "التدقيق المبني على المخاطر وفقا لمعايير الانتوساي"

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
تعريف المتدربين بالمعايير الخاصة بالتدقيق المبني على المخاطر وفق معايير الانتوساي وتزويدهم بالاساليب الحديثة لتقييم المخاطر وتمكينهم من اعداد خطط تدقيق مبنية على ذلك وتنفيذ تلك الخطط	**جهاز الرقابة المالية والادارية للدولة بسلطنة عمان**	**من 14 الى 2018/10/18**	يحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف	يشارك في اللقاء موظفون فنيون ممن هم في درجة مراقب أو مدقق وتتوفر لديهم خبرة عملية في مجال الرقابة المالية لا تقل عن سنتين بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية ولا تزيد عن عشر سنوات . أما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات متوسطة ، فلا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة . ويتعين أن تتوفر لدى المتدرب خبرة في مجال استخدام الحاسوب وألا يتجاوز سنه الخمسة وأربعين سنة.	يتراوح العدد بين 20 و35 متدربا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي.وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل.	*التقييم القبلي للمشاركين - مفهوم التدقيق المبني على المخاطر واهدافه - مقدمة حول معايير الانتوساي المتعلقة بتقييم المخاطر - المهارات المطلب توفرها في المدقق للقيام بالتدقيق المبني على المخاطر - مراحل القيام بالتدقيق على اساس المخاطر - صعوبات تطبيق التدقيق المبني على المخاطر وسبل التغلب عليها - حالات عملية وورش عمل - عرض تجارب الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة على تقنية المعلومات . - اية عناصر اخرى يرى الجهاز المستضيف اضافتها * التقييم البعدي للمشاركين

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	ادارة اللقاء	اعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	تكاليف اللقاء	طبع وتوزيع وثائق اللقاء	تقويم اللقاء	الشهادات
يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء . ويتعين أن يستخدم أثناء الاعداد والتقديم نظام POWER POINTويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء	- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين اذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة. - تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه. - تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء اللقاء.	- يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. - يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. - يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف.	يعطى المتدربون في نهاية اللقاء شهادات "اجتياز دورة تدريبية" . كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين. ويجب عند إعطاء شهادة اجتياز الدورة التدريبية الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:- حضور المتدرب كامل جلسات اللقاء . - مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء .

5 - اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة باستعمال تقنيات العينات الاحصائية"

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
تنمية المهارات والقدرات التحليلية للمتدربين ورفع كفاءاتهم في الاستغلال الامثل للمعلومات للمساعدة في التدقيق والرقابة باستخدام الاساليب الاحصائية والكمية وبرمجيات التحليل الاحصائي	**ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية**	خمسة ايام	شهر سبتمبر 2018	يشارك في اللقاء موظفون فنيون ممن هم في درجة مراقب أو مدقق وتتوفر لديهم خبرة عملية في مجال الرقابة المالية لا تقل عن سنتين بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية ولا تزيد عن عشر سنوات . أما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات متوسطة ، فلا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة . ويتعين أن تتوفر لدى المتدرب خبرة في مجال استخدام الحاسوب وألا يتجاوز سنه الخمسة وأربعين سنة	يتراوح العدد بين 20 و35 متدربا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين، اثنين أصليين وواحد احتياطي.وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل.	• <u>التقييم القبلي للمتدربين</u> - مفهوم تقنيات العينات الاحصائية واستخدامها - طرق استخدام العينات الاحصائية في الرقابة واستخدامها - الاساليب الاحصائية باستخدام - ايجابيات وسلبيات استخدام تقنيات العينات الاحصائية في الرقابة - المخاطر المرتبطة باختبارات العينات الاحصائية - حالات وورش عملية - استعراض تجارب الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة على الدين العام - اية عناصر اخرى يرى الجهاز المستضيف اضافتها. • <u>التقييم البعدي للمتدربين</u>

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	إدارة اللقاء	إعدادبحوث حول موضوع اللقاء	تكاليف اللقاء	طبع وتوزيع وثائق اللقاء	تقويم اللقاء	الشهادات
يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء . ويتعين أن يستخدم أثناء الإعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء	- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف، نفقات بعض المحاضرين اذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة. - تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه. - تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء اللقاء.	- يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. - يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية. - يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف.	يعطى المشاركون في نهاية اللقاء شهادات "اجتياز دورة" . كما تمنح الأمانة العامة "شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين. ويجب عند إعطاء شهادة مشاركة في لقاء علميا لأخذ في الاعتبار العناصر التالية:- حضور المتدرب كامل جلسات اللقاء . - مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء .

ثانيا : البحث العلمي:

1 - المسابقة الثانية عشرة للبحث العلمي:

بعد ان افادت الامانة العامة اجهزة الرقابة في كل من الجزائر والسعودية وفلسطين ومصر والسودان والعراق وعمان والبحرين والكويت وقطر والأردن بقبول مرشحيها في المسابقة والذين بلغ عددهم 77 مترشحا وطلبت الى كل منها موافاتها بالبحوث الخاصة بمشاركيها قبل يوم 2018/9/30 وفق ما ينص عليه الاعلان الخاصة بالمسابقة، ستتولى الامانة العامة ارسال البحوث التي يعدها المرشحون الى اعضاء لجنة التقويم التي شكلها المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس والخمسين.

2 - الترجمة :

- مواصلة ترجمة الأعداد الصادرة خلال سنة 2018 من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية الى اللغة العربية من قبل كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (يناير) وديوان المحاسبة بدولة الكويت (عدد ابريل) وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق (يوليو) وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية (أكتوبر).

- ترجمة بعض الأدلة والإصدارات الصادرة عن الجهات الأجنبية في مجال الرقابة المالية من قبل الأجهزة التي ترغب في ذلك وموافاة الأمانة العامة بها لتوزيعها على بقية الأجهزة.

- التنسيق بين الامانة العامة ومبادرة تنمية الانتوساي بشأن النسخة النهائية لترجمة دليل SAIPMF وتزويد الأمانة العامة بذلك .

إعلان عن تنظيم المنظمة العربية
المسابقة الثانية عشرة
للبحث العلمي في مجال الرقابة

بناءً على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دورتها العادية الثانية عشرة المنعقدة بمدينة تونس خلال الفترة من 19 إلى 2016/10/21 ، تعلن الأمانة العامة للمنظمة العربية عن إجراء المسابقة الثانية عشرة للبحث العلمي في مجال الرقابة المالية لاختيار أحسن خمسة أبحاث تكتب خصيصا للمسابقة في كل موضوع من الموضوعات الثلاثة التالية :

الموضوع الأول	**تطوير العمل الرقابي وتحقيق القيمة المضافة**
الموضوع الثاني	**الرقابة على أهداف التنمية المستدامة**
الموضوع الثالث	**تعامل الجهاز الأعلى للرقابة مع أدلة الإثبات**

وذلك وفقا للشروط التي سبق أن اعتمدها المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والأربعين للمجلس التنفيذي المنعقد بالمملكة المغربية.

1- يتقدم الباحث للمسابقة بطلب يعده على نموذج قسيمة الاشتراك المرفقة ويحال الطلب بموجب كتاب من جهاز الرقابة المالية الذي يعمل به إلى الأمانة العامة قبل انتهاء الموعد المحدد لقفل باب الاشتراك وهو يوم **2017/9/30** وترفق السيرة الذاتية بالطلب.

2- أن يكون الباحث من بين الموظفين الفنيين العاملين في أحد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء في المنظمة العربية.

3- يتم قبول البحوث المشاركة لإذكاء روح الفريق في العمل ، على ألا يزيد عدد المشاركين في البحث عن عضوين ويعد كل منهما قسيمة اشتراك موضحا بها تلك المشاركة.

4- لا يجوز الاشتراك بأكثر من بحث للشخص الواحد.

5- ألا يقل مؤهل الباحث عن شهادة الباكالوريوس أو ما يعادلها وألا تتعدى مدة خبرته في مجال الرقابة عشرين عاما.

6- الالتزام في إعداد البحث بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء النواحي التشكيلية كإعداد مقدمة للبحث تبين المشكلة والهدف ومنهج البحث وخطته وتقسيماته وتوثيق مصادره بدقة وأمانة والالتزام بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها أو النواحي الموضوعية كعرض الموضوع بدقة ووضوح وعمق والانتهاء بالنتائج والتوصيات.

7- يجب أن يتناول البحث المقدم الجوانب العلمية والتطبيقية للموضوع والتي تساهم في تطوير وإثراء العمل الرقابي.

8- أن يكون البحث قد أعد خصيصا للاشتراك في المسابقة والا يكون قد أعد في نطاق جامعي أو لنيل درجة علمية أو جائزة تشجيعية أو تقديريةمن قبل.

9- ألا تقل عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة ولا تزيد على مائة صفحة (A4) وأن يكون الخط المستخدم (بنط 14).

10- يقدم ملخص للبحث بحدود 300 إلى 500 كلمة.

11- أن يكون البحث محررا بلغة عربية سليمة من الناحيتين اللغوية والإملائية.

12- يرسل البحث في شكل وثيقة غير قابلة للتغيير (PDF) على العنوان الالكتروني للأمانة العامة في موعد غايته يوم **2018/9/30** .وتعتبر البحوث التي ترسل بعد هذا التاريخ غير مقبولة للاشتراك في المسابقة.

13- يتم تقويم البحوث المقدمة من قبل أعضاء لجنة التقويم وفقا للشروط التي يعدها المجلس التنفيذي للمنظمة . وتمنح خمس جوائز مالية لأصحاب البحوث الفائزة في كل من موضوعات المسابقة الثلاثة وبحث لا تقل درجة تقييم البحوث عن 70 وتكون الجوائز وفقا للتالي :

- **الجـائزة الأولى: 1300 دولار أمريكي**
- **الجـائزة الثانيـة: 1100 دولار أمريكي**
- **الجـائزة الثالثـة: 900 دولار أمريكي**

- **الجـائزة الرابعة: 700 دولار أمريكي**
- **الجـائزة الخامسة: 500 دولار أمريكي**

14 - 14 - **وعند تعادل بحثين أو اكثر في النقاط لأية جائزة من الجوائز، تمنح الجائزة المستحقة والجوائز التي تليها بعددهم ويتم تقسيم قيمة الجوائز على عدد البحوث الفائزة بالتساوي لكل منها.**

15 - يتم منح جميع المشاركين في المسابقة شهادات تقدير نظير مشاركاتهم.

16 - يحق للجنة تقويم البحوث حجب أي من جوائز المسابقة إذا رأت أن البحوث المقدمة لا ترتقي إلى مرتبة الفوز بالجائزة.

17- تتولى الأمانة العامة طباعة البحوث الفائزة بجوائز المسابقة بعدد كاف من النسخ لتوزيعها على العاملين في أجهزة الرقابة العليا الأعضاء وذلك دون الإخلال بحق أصحاب تلك البحوث في ملكيتها والتصرف فيها وفق مشيئتهم.

الشروط المرجعية للتنظيم المشترك للمؤتمرات المشتركة

الإطار العامّ

التزمت منظّمة الأوروساي التزاما راسخا بتعاونها مع كلّ منظمات الإنتوساي الإقليمية .وقد بدأ هذا التعاون تدريجيا من خلال عقد مؤتمرات مشتركة بين رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبين العامّين، وكذلك من خلال مبادرات إضافية مثل تبادل المواد وتنظيم الدورات التكوينيّة والمساهمة بالمقالات في المنشورات الخاصّة بمنظّمات الإنتوساي الإقليمية الأخرى.

ولقد تمّ تنظيم مؤتمرات مشتركة كل سنتين أو ثلاث سنوات لمناقشة مواضيع تهمّ كلا المنظّمتين الإقليميتين المعنيّتين بعد أن تمّ التوافق بشأنها والمصادقة عليها من قبل مجالس إدارة المنظمات الإقليمية المعنية. وقد انطلقت هذه الفعاليات مع منظّمة الأولاسفس سنة 2000، ثمّ مع الأرابوساي سنة 2006، ومع الأسوساي سنة 2010.

واعتبارا لمضيّ ما يناهز 20 عاما منذ الشروع في هذا النوع من التعاون، فقد ارتأت المنظمات الإقليمية المذكورة آنفا أنه من الملائم التفكير في هذه الآليّة والعمل معا لتحديد أنسب الإجراءات قصد تعزيزها وتحديد مجالات تطويرها. ولهذه الغاية، تتضمن هذه الوثيقة الشروط المرجعيّة التي ينبغي اعتمادها عند تنظيم المؤتمرات المشتركة.

إنّ الهدف الأساسي من اعتماد الشروط المرجعيّة هو زيادة الفائدة الإجمالية لهذه المؤتمرات من خلال تعزيز عملية اختيار المواضيع؛ الحث على استهداف جمهور المشاركين الأكثر اختصاصا ؛ إتاحة التواصل بأكثر تفاعلية والتّأكّد من تنظيمها في التوقيت المناسب. وبصفة أهمّ، جعل المؤتمر المشترك تجربة أكثر ملائمة للجهاز الأعلى للرقابة من حيث القيمة المضافة.

مسودة الشروط المرجعيّة المتعلقة بتنظيم المؤتمرات المشتركة

(يتم التوقيع عليها بشكل فردي من قبل منظّمة الأوروساي ونظيرتها الإقليمية المعنية)

1. الهدف.

1.1 تتّفق منظّمتا الأوروساي والمنظمة العربية للأجهزة العلياللرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) على المشاركة في تنظيم مؤتمرات مشتركة، وفقا لهذه الشروط المرجعيّة.

2.1. يحبذ أن يتم اختيار موضوع المؤتمر بالارتباط بمجالات التعاون الفني أو بهدف تطويرها والتي تتولى المنظمتان ضبطها.

2. الاستضافة والتوقيت

2-1- تتمّ استضافة المؤتمرات بالتناوب بين المنظمتين الإقليميتين للإنتوساي.

2-2- تقترح المنظّمة المستضيفة موضوع المؤتمر و الجهاز الأعلى للرقابة المستضيف و مكان وتاريخ المؤتمر.

2-3- يتمّ التفاوض بين المنظمتين الإقليميتين حول توقيت المؤتمرات، ضمانا لأن يكون مناسبا وممكنا لكلا الطرفين. و يتمّ تنظيم المؤتمرات وفق دوريّة منتظمة دون أن تكون بالضرورة ثابتة ممّا يتيح إمكانيّة تنسيق التوقيت مع برامج الإنتوساي والطرفين المعنيّن.

2-4- يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المستضيف أن يلتزم صراحة بهذه الشروط المرجعيّة . وبناءا على ذلك، فإنّه من الضروري أن يضمّن هذا الالتزام في رسالته الرسمية للتعبير عن رغبته في تنظيم المؤتمر المشترك.

3. الجمهور المستهدف والموضوع

3-1- سيكون للمؤتمرات المشتركة مرونة بخصوص الجمهور المستهدف بما يمكّن من مشاركة المدقّقين على نطاق أوسع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون من ضمن المشاركين لا فقط رؤساء الأجهزة العليا للرقابة ، بل كذلك المدقّقين. ومن الممكن أيضا اعتماد حل مشترك بحيث يتمّ مثلا تنظيم برامج للمراقبين عموما يتمّ استكمالها ببرامج مخصّصة للمجوعتين المستهدفتين (رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمدقّقين) أو بدلا عن ذلك، يمكن الجمع في نفس المؤتمر بين أنشطة مختلفة للرؤساء والمراقبين.

3-2- يتمّ اختيار الموضوع الرئيسي للمؤتمر المشترك بكلّ دقّة والاتفاق عليه، وذلك ضمانا لوجاهته. ومن الضروري أن تستجيب المؤتمرات للاحتياجات الحقيقية للمشاركين وأن تعالج المواضيع التي تحظى باهتمام كبير عند الجهات المعنيّة. ومن شأن ذلك أن يضمن تواجد مجموعة واسعة ومتنوّعة من الأعضاء المشاركين بما يفضي إلى مناقشات مثمرة وجلسات تبادل الخبرات. ولتحقيق هذه الغاية، فإن المنظمة الإقليمية المستضيفة تقوم بضبط موضوع المؤتمر حسب إجراءاتها الداخلية وبالتنسيق مع الجهاز المستضيف . وينصح بالاستناد إلى المعايير التالية عند ضبط الموضوخ:

- المدخلات الواردة من قبل أعضاء مجالسها التنفيذية و اللجان والهياكل المكلفة بتنفيذ المخططات الاستراتيجية والتي تعتبر مصدر معلومات قيمة في ما يخصّ مجالات الاهتمام.
- مجالات الاختصاصات والخبرة للمنظّمات المشاركة، فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار المجالات التي بينت الحاجة في شأنها حسب المنظمتين الإقليميتين إلى مزيد التعاون للاستفادة من خبرة زملاء اقليم ما لفائدة الإقليم الثاني
- من المهمّ أن يتمّ انتقاء الموضوع بما يتماشى مع الجمهور المستهدف لا سيّما المواضيع الإستراتيجية والتقنية

3.3- يتمّ الاتفاق حول الموضوع النهائي بين مجلس إدارة المنظمة الإقليمية المستضيفة و نظيرتها وذلك عن طريق أمانتي المنظمتين.

3-4- يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المستضيف بتنظيم هذا الحدث بمساعدة أمانته الإقليمية التي ستنسق بدورها مع نظيرتها في هذا الصدد. ويمكن تشكيل لجنة تنظيمية مسؤولة عن تنسيق الترتيبات ومتابعة الحدث. وقد تكون اللجنة مؤلفة من الجهاز المضيف وكلا أمانتي الأقاليم. ويمكن لكل من الرئيسين أن ينضم إلى اللجنة إذا لزم الأمر.

4. المدة والتنسيق

1.4. وللحفاظ على نهج مركّز، يجب إيلاء الجزء التقني والتنظيمي للمؤتمر الأهمية اللازمة حتّى لا تستغرق فعاليّاته أكثر من يوم ونصف إلى يومين. ويترك للجهاز المستضيف حريّة تحديد ما إذا كان سيتم إدراج برنامج اجتماعي ضمن برنامج المؤتمر. وفي هذه الحالة يوصى بعدم تجاوز المدة الجملية ثلاثة أيام.

2.4. يمكن تنظيم المؤتمر في شكل حصص مختلفة حسب تنوع اختصاصات المشاركين مثل اجتماع حسب المستوى المهني، أو لدعم اجتماع رفيع المستوى، أو لجنة فرعية للبحث عن حلول للقضايا ذات الاهتمام المشترك، أو عقد اجتماع مشترك بين وظائف / هياكل مماثلة. كما يمكن تنظيمه باعتماد صيغ دينامية تشجّع

المناقشات التفاعلية والحوار التشاركي وتقدم قيمة مضافة للأجهزة العليا للرقابة مثل ورش العمل، والجلسات الختامية ، العناوين الرئيسية، والمؤتمرات التي تستند إلى النقاشات من قنة تيد .

3.4 يجري تقديم الترجمة الشفوية إلى اللّغات الرسميّة الخمس للأوروساي خلال الجلسات العامّة، في حين يتمّ اعتماد اللغّة الانكليزية خلال الدورات الأخرى. كما يمكن السماح للأجهزة المشاركة بترتيب عمليات الترجمة التي تخصها خلال الاجتماعات الفرعية. كما تتحمل الكلفة المنجرة عن ذلك.

4.4. يستند إعداد المؤتمرات إلى وثيقة معدة من قبل المستضيف مع الأخذ بعين الاعتبار ملحوظات اللجنة والتي تتضمن معطيات حول الإطار والأهداف والمنهجية والمعايير. كما يمكن أن يستند إعداد المؤتمرات المشتركة على مقالات وطنية يعدّها المشاركون، وفي صورة ما إذا اعتبر ذلك ضروريّا من طرف الجهاز الأعلى للرقابة المستضيف، فإنّه ينبغي ألّا يتجاوز عدد صفحات المقال خمس صفحات (5).ويجدر التأكيد على أن الهدف من المؤتمر هو مناقشة المواضيع.

5.النتائج والمتابعة.

1.5. يجب أن تهدف المؤتمرات المشتركة إلى التوّصل إلى إجراءات ملموسة ونتائج قابلة للقياس (مثل الحلقات الدراسية التقنية المشتركة، التدقيق التعاوني، وتبادل المعلومات بشأن مجالات ملموسة ...). وفي ذات السّياق، يمكن أن تهدف المؤتمرات إلى إقامة نوع من التعاون العملي الملموس (بشأن مواضيع المؤتمر أو مواضيع أخرى) للفترة التالية للمؤتمر.

2.5. لا ينبغي إصدار تصريحات بيانات رسمية كنتيجة نهائية للمؤتمرات المشتركة. وينبغي الاستعاضة عن هذه البيانات بملخّصات الاستنتاجات والاتفاقات الرئيسية بشأن المبادرات الملموسة التي يتعين اتخاذها.

3.5. سيكون المستضيف مسؤولا عن متابعة الإجراءات والمبادرات والمشاريع التي سيتم إطلاقها كما سيتولّى تبليغها للأمانة الإقليميّة المستضيفة.

4.5. يقوم الجهاز المستضيف بإجراء تقييم للمؤتمر بين المشاركين مباشرة بعد انعقاد المؤتمر ويتولّى تقاسم النتائج مع الأمانة المستضيفة التي تتولّى بدورها تحليل هذه النتائج لاحقا مع الأمانة النظيرة الأخرى. ولتقييم المؤتمر يتم الاستناد إلى استبيان يتضمن عددا من الأسئلة القارة وذلك ضمانا لتقييم تطور نتائج المؤتمرات.

6- المسؤوليات المشتركة

1.6. يلتزم الجهاز المستضيف بتوفير جميع الموارد اللازمة لتنظيم المؤتمر المشترك بنجاح وذلك رغم حصوله على دعم مالي من منظمته الإقليمية لهذا الغرض.

6-2- لا يمكن للجهاز المستضيف إلغاء المؤتمر من جانب أحادي .وفي صورة ما ارتأى أنّه من المناسب الغاؤه أو تأجيله ، فإنه من الضروريّ التشاور مع اللجنة التي تقوم بدراسة موضوعية الأسباب. وإذا أقرّت اللجنة بوجود ظروف معقولة ينتج عنها إجراء تغييرات في بنود المؤتمر المخطط له، تعرض التغييرات على مصادقة المجلس التنفيذي لكل من المنظمتين.

6-3- . يتولّى الجهاز الأعلى للرقابة المستضيف تنسيق الإعداد اللوجستي للمؤتمر المشترك وتنفيذه ،وذلك بناء على التوجيهات التي تقدمها الأمانة الإقليمية الراجع لها بالنّظ مع احترام المستويات الدنيا للخدمات المتفق عليها من قبل الأمانتين.

7- التعديل وتسوية النزاعات

7-1- يمكن تعديل هذه الشروط المرجعيّة من خلال صياغة تعديل مرقَّم يوقعه الموقعون.

7-2- يحاول الطرفان تسوية جميع النازعات التي قد تنشأ فيما يتعلق بتفسير هذه الشروط المرجعيّة وتنفيذها من خلال اتفاقات وديّة، بما في ذلك الاتفاقات القائمة على الوساطة.

حرّر في نسختين أصليّتين، واحدة لكل طرف.

الموقعون وتاريخ التوقيع:

للأوروساي: لل_____:

رامون ألفاريز دي ميراندا،
الأمين العام.

TERMS OF REFERENCE FOR THE CO-ORGANIZATION OF JOINT CONFERENCES

Background information

EUROSAI has taken on a firm commitment in its collaboration with other INTOSAI Regional Organizations. This cooperation was started up progressively by means of ***joint conferences*** between the Chairs of SAIs and Auditors General, as well as through additional initiatives, such as the exchange of materials, delivering of training and contributing with articles in each other's publications.

Joint conferences have been usually organized every two-three years for discussing topics of relevance for both Regional Organizations, being such topics approved by the Governing Boards of the respective Regional Organizations. These events commenced with **OLACEFS** in 2000, with **ARABOSAI** in 2006, and with **ASOSAI** in 2010.

Taking into account that almost 20 years have gone by since this type of cooperation was launched, the Regional Organizations abovementioned have deemed convenient to reflect on this interregional cooperation tool and work together to determine the most appropriate actions to enhance it, identifying areas for improvement. With this aim in mind, the present document contains the Terms of Reference (ToR) to be applied in the organization of Joint Conferences.

The general purpose of this ToR is to increase the overall interest in these conferences by reinforcing the topic selection process; promoting a more inclusive target audience; enabling a more interactive format and ensuring that they are organized in more manageable timeframes. What is more, to make the Joint Conference more than an advisable experience for SAI in terms of added value.

DRAFT TERMS OF REFERENCE FOR THE CO-ORGANIZATION OF JOINT CONFERENCES
(TO BE INDIVIDUALLY SIGNED BY EUROSAI AND THE RESPECTIVE REGIONAL ORGANIZATION)

1. Objective

1.1. EUROSAI and ARABOSAI..... agree to co-organize joint conferences on topics and issues of common interest and added value for both Organizations, according to these terms of reference.

1.2. The theme of the Conference should preferably be connected with or in development of the main areas of cooperation identified by both Regional Organizations.

2. Host and timing

2.1. The hosting of the conferences will alternate between both INTOSAI Regional Organisations.

2.2. The hosting Organisation will propose the theme, the host SAI, the venue and date for the conference.

2.3. The timing of the conferences will be negotiated between the two Regional Organisations, to ensure that it is convenient and feasible for both parties. They will have a regular periodicity, but not a fixed one, since it is important to be able to coordinate the timing with INTOSAI's and the parties' agendas.

2.4. The host SAI must explicitly adhere to these terms of reference. Consequently, it will include such a commitment within its official letter of expression of interest in organizing the Joint Conference.

DRAFT

3. Target audience and theme

3.1. The joint conferences will have a flexible target audience, to enable a wider access of auditors. In this regard, participants in these conferences should include not only Heads of SAI, but also auditors. A combined solution might also be adopted; for instance, events for auditors as a general rule, complemented with events for both target groups (Heads and auditors), or, alternatively, the combination in the same conference of differentiated activities for Heads and auditors.

3.2. The central theme of the joint conference will be carefully chosen and agreed, to ensure its relevance. It is essential that the conferences respond to participants' real needs and address topics of great interest for the Regions. This will ensure a wide variety of participating members and enable fruitful debates and experience sharing sessions. To this end, the hosting Regional Organization will define it according to its own internal procedures, in close cooperation with the host SAI. When doing it, advisable criteria to consider are the following:

- The input received from their Governing Board members, committees/Strategic Plan's implementing bodies which are a source of valuable information about areas of interest.
- The strong areas of expertise of the participant Organisations, as well as those areas where cooperation is most needed to learn from colleagues in other regions identified by both Regional Organizations.
- The selection of the topic should be adapted to the target audience, including strategic and technical themes according to participants.

3.3. The Governing Board of the host Regional Organisation will agree with its counterpart the final theme, via the Secretariats of both Organizations.

3.4. The host SAI will organize the event with the assistance of its regional Secretariat, who will also coordinate with its counterpart in this regard. An Organizing Committee can be set up in charge of coordinating the arrangements and monitoring the event. The Committee might be composed of the host SAI and both Regions' Secretariats. Both Presidencies could also join the committee if needed.

4. Duration and Format

4.1. To maintain a focused approach, the technical part of the joint conference must be focused and organized in a way that it takes no more than 1,5-2 days. It is up to the host SAI to decide whether a social program will be included in the program of the conference. In that case, it is recommended that the total duration does not take up more than 3 days.

4.2. The conference might be composed of various sessions designed for different levels of participants, such as a working-level meeting, to support a high-level meeting, or a sub-committee to seek solutions to commonly interested issues, or a joint meeting between similar functions/ structures. It will be organized using dynamic formats that foster interactive discussion and participatory dialogue and offer added-value to SAIs, e.g., workshops, breakaway sessions, keynote addresses, TED type talks.

4.3. Interpretation into the Regions' official languages[1] will be offered during the plenary sessions, whereas English will be the working language of the other sessions. Participating SAIs may be allowed to arrange their own interpretation facilities if they wish during the other sessions. In such case they will bear the related costs.

4.4. Preparation of the joint conferences will be based in documentation drafted by the host with feedback from the Committee, explaining the background, objective, approaches, et cetera. Also, a survey covering issues related to the conference theme might be distributed to the participating SAIs and the results may be presented during the conference. To ensure practical knowledge sharing on the conference's main theme, participating SAIs may be encouraged to submit national papers, not exceeding 5 pages. However, the conferences need to be based on the debate at the conference rather than on the presentation of national papers.

~~However, it does not need to be based on national papers prepared by participants and when these are deemed essential by the host SAI, they should not exceed 2 pages. The aim is for the debate to take place at the conference itself.~~

[1] To identify which of the official languages must be offered it is recommended that the registration forms include the language option of the participants.

Commentaire [OFKL1]: Added per ARABOSAI's suggestion

Commentaire [GdCPA2]:
ARABOSAI proposal: To support active participation to the conference, SAIs should be allowed to submit national papers. They should not exceed 10 pages with a summary paper of 2 pages.
However, we would like to suggest the same wording as included in the ToR with ASOSAI, we would like to have the minimum differences between ToRs. Do you agree?

5. Results and follow up.

5.1. The conferences will aim at attaining concrete actions and measurable results (e.g. joint technical seminars, cooperative audits, exchange of information on concrete areas...). In line with the above, the conferences could aim at setting up some kind of concrete operational cooperation (on the conference themes or other subject matters) for the period following the conference.

5.2. No formal joint declarations or statements need be issued as a final result of the Joint Conferences. These should be replaced by summaries of main conclusions and agreements on concrete initiatives to be launched.

5.3. Either Regional General Secretariats or the competent organ within the Region (according to mandates) will be responsible of the follow up of the actions, initiatives or projects to be launched and will inform on them to the host Secretariat. ~~The host will be responsible of the follow up of the actions, initiatives or projects to be launched and will inform on them to the host Secretariat.~~

5.4. The host will conduct an evaluation of the Conference among participants right after the Conference takes place and share the results with the host Secretariat. In order to ensure the comparability of results over the years, a standardized part of the questionnaire should be agreed -as a minimum number of mandatory questions- and used by the host in the assessment of the conference. The later will analyze these results with the other counterpart Secretariat.

6. Shared responsibilities

Commentaire [GdCPA3]:
ARABOSAI proposal: A formal short declaration may be needed to commemorate the event. Given the short period of the conference, coordination regarding the joint initiatives proposals should start earlier between both organizations.

We have problems accepting this because EUROSAI GB decided that no formal declaration would be issued as final result of the conferences. Therefore, we suggest the previous wording accepted by OLACEFS and ASOSAI. It is not black and white either...

Do you agree?

Commentaire [GdCPA4]:

ARABOSAI proposal: Both General Secretariats would be responsible for the follow up of actions taken to implement the joint initiatives and not the host SAI. A follow up note has to be prepared in this regard.

We propose using OLACEFs proposal, also accepted by ASOSAI. We think that writting a note is implied when we say that they will inform, so there is no need to include that sentence. Don't you think?

Commentaire [GdCPA5]: This sentence is an ARABOSAI proposal.

ARABOSAI...could you prepare such a survey? You can use as basis the one EUROSAI Secretariat launched in connection to the last ARABOSAI-EUROSAI conference if you wish.

If not, we propose to exclude it.

6.1. The host agrees to commit all necessary resources to successfully organize the joint conference, despite the financial support could receive from its Regional Organization for that purpose

6.2. The host may not unilaterally cancel the conference. If the host deems appropriate to cancel or postpone the conference, it will consult with the Committee who will analyze if there are reasonable circumstances that recommend changes in the terms of the planned conference. The proposal of the Committee to authorize such changes will be sent for both Governing Boards' approval.

6.3. The logistic preparation and execution of the joint conference will be coordinated by the host SAI, with close coordination and support offered by its regional Secretariat, following the minimum requirements agreed by both Secretariats

Commentaire [GdCPA6]:
ARABOSAI proposal: Common guidance regarding the logistic preparations and execution of the conference should be prepared and agreed by both Governing Boards.

We propose ASOSAI suggestion (also agreed with OLACEFS) As already said, EUROSAI doesn't see the need for such additional document, we envisaged this ToR as the reference document for organising joint conferences (selection of topics, traget audience, format, duration). However, we have no objection ARABOSAI wishes to lead this task! It would be advisable that it were included as an annex to this ToR, the same as the survey. Bear in mind that iNTOSAI has handbooks and EUROSAI has training guides...

7. Amendments and settlement of disputes

7.1. These terms of reference may be amended through a numbered amendment to be signed by the signatories.

7.2. Both parties will try to settle all disputes that may arise relating to the interpretation and implementation of these terms of reference through amicable agreements.

Done in two originals, one for each party.

DRAFT

Signatories and date(s) of signature:

For EUROSAI: For ARABOSAI:

Ramón Álvarez de Miranda,
Secretary General

DRAFT

مقترح لتنفيذ المهمة الرقابية المشتركة حول موضوع "تدقيق الأداء على المشاريع التنموية المستند على المخاطر وفق معايير الانتوساي (ISSAIs 3000 - 3999 - 5800)"

يعتبر تنفيذ المهمة الرقابية المشتركة قضية هامة لأغلب الأجهزة العليا للرقابة وتكمن أهميته إضافة إلى الناحية المالية لتشمل الأهمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حيث يهدف الموضوع إلى تعزيز وتفعيل الدور الرقابي بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفتح آفاق التواصل وزيادة تبادل المعارف والخبرات بين الأجهزة الرقابية في المجالات الرقابية المختلفة.

وتؤدي المهمة الرقابية المشتركة إلى انعكاسات إيجابية وعظيم الأثر في الجهات المشمولة بالرقابة تتمثل في الآتي:

1 - التعرف على مدى تحقيق الأهداف الموضوعة للمشاريع التنموية من خلال الوقوف على الإنجازات مقارنة بالخطة المعتمدة.

2 - التركيز على مواطن الخلل والضعف في المشاريع التنموية في الوحدة المشمولة بالرقابة من خلال تحديد المخاطر.

3 - التحقق من كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة على الوجه الأمثل ومدى مسايرتها للخطة الإنمائية للدولة.

4 - تقديم معلومات تساعد الجهات المشمولة بالرقابة على اتخاذ القرارات الصائبة في التوقيت المناسب.

5 - تعزيز قدرات العاملين في الأجهزة الرقابية وتدريبهم من خلال تبادل الخبرات وتنمية قيمة العمل الجماعي.

6 - إمكانية إجراء المقارنات فيما بين الدول من خلال استخدام مستويات الأداء الموضوعة لذلك، والتي تضفي مزيداً من المصداقية على هذه التقارير.

7 - التحقق من الاستفادة من المشاريع التنموية بما يتفق مع الأهداف المرسومة في خطط التنمية.

ويتركز نطاق المهمة الرقابية المشتركة على إجراء تدقيق الأداء على المشاريع التنموية وتشخيص وتحليل المخاطر التي تتعرض لها ومدى تأثير ذلك على التخطيط لعملية التدقيق المستند على المخاطر في ضوء معايير الانتوساي بشأن تدقيق الأداء.

وأوضحت إرشادات المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (الانتوساي) حول معايير وتوجيهات للرقابة المالية على الأداء والتي تشتمل على عناصر رئيسية وهي:

1. مدى كفاءة المشاريع التنموية.
2. مدى فاعلية المشاريع التنموية.
3. مدى اقتصادية المشاريع التنموية.

وقد حددت معايير الأنتوساي معايير الاختيار والانتقاء وهي:

1. القيمة المضافة: أي توفير معارف واتجاهات جديدة توفرها عملية التدقيق للمشاريع المختارة.
2. المشاكل الرئيسية للمشروعات التنموية المختارة إذ كلما زاد خطر حصول تبعات من حيث الكفاءة والفاعلية والاقتصادية أو ثقة الجمهور تزايدت أهمية التدقيق على هذه المشروعات.
3. المخاطر أو عدم التأكد إذ يعتمد التخطيط على تحليل المخاطر أو تحليل المؤشرات على وجود أو احتمال وجود مشاكل.

على أن تكون آليات تنفيذ المهمة وفقاً لما يلي:

المرحلة الأولى: إعداد الاتفاقية التي تضبط مراحل تنفيذ المشروع ومخرجات:

- ضبط مسودة للاتفاقية تتضمن جميع الجوانب التي تخص تنفيذ العملية وذلك بقصد توفير مزيد الضمانات لنجاح العملية الرقابية، فمن شأن التوصل إلى اتفاق (قد يكون ملزماً) بين الأجهزة الرقابية المشتركة قبل انطلاق عملية الرقابة التعاونية منع حدوث أية تأجيلات في إجراء العمل الرقابي وذلك من خلال مناقشة جميع القضايا الجوهرية بشكل واضح وصريح بين جميع المشاركين قبل بدء العملية الرقابية، ويقدم المعيار 5800 نموذجاً للاتفاقية الممكن إبرامها بين الأجهزة المشاركة.
- مخاطبة الأجهزة للتعرف على من يرغب في المشاركة في هذا المشروع ومطالبتهم بتعيين من يمثلهم لمناقشة محتوى مسودة الاتفاقية على أن يكون من بين أعضاء الإدارة العليا للجهاز.
- يمكن التواصل عبر تقنية الفيديوكنفرانس لمناقشة الاتفاقية والوصول إلى صيغتها النهائية
- إمضاء الاتفاقية من قبل الأجهزة المشاركة.

المرحلة الثانية: خطوات تنفيذ العمل الرقابي:

أولاً:

- يتم إجراء تلك المهمة في نطاق كل جهاز.

ثانياً:

- يقوم كل جهاز بتحديد رئيس وأعضاء فريق العمل الذي يكلف بإجراء المهمة، وإخطار باقي الأجهزة بأسماء فريق العمل ومسمياتهم.

ثالثاً:

- قبل بدء المهمة يتم الاتفاق بين فرق العمل على خطة عمل تحتوي كافة العناصر والأمور التفصيلية وتحديد المنهجية المتبعة التي تسهم في تنفيذ المهمة بنجاح.

- إحداث لجنة تضطلع باتخاذ القرارات ومتابعة العملية برمتها وتضم ممثل لكل جهاز أعلى للرقابة وتعني بالعمل التنسيقي التعاوني في جميع مراحل العملية الرقابية من تخطيط وتنفيذ وإعداد التقارير، ويتبادل أعضاء اللجنة وجهات النظر حول العمليات الرقابية ويتفقون على النهج الذي ينبغي اعتماده، ويمثلون حلقة الربط بين صناع القرار في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المشاركة وما سيتم الاتفاق عليه في تنفيذ العملية الرقابية ويمكن أن يكون أعضاء هذه اللجنة هم رؤساء الفريق الرقابي المكلف بتنفيذ المهمة الرقابية.

رابعاً:

- الاجتماعات التحضيرية وهي بمثابة مرحلة التخطيط بالمكتب، وتنفذ قبل بدء العملية (العمليات الرقابية)، ويكون الهدف منها تبادل الأراء حول الموضوع والمحتويات والمراحل المتتالية للعملية انطلاقاً من دقة تحديد نطاق العملية الرقابية.
- تنسيق العمليات عبر التواصل الالكتروني ويحبذ أن ينتهي باجتماع حضوري يضم على الأقل أعضاء اللجنة التنسيقية ويفضي إلى خطة عمل توجيهية مشتركة.

خامساً:

- إجراء الدراسات الأولية لتجميع المعطيات الأولية التي تساعد على ضبط الأهداف الفرعية للمهمة والتعرف على مخاطر تنفيذها.

سادساً:

- تحديد مدة المهمة التي يتم اجراؤها على ألا تزيد عن 6 شهور ويتم خلالها التنسيق والتواصل بين فرق العمل أثناء أداء المهمة.
- تعهد جميع المشاركين بالإبلاغ عن أي انحرافات كبيرة عن الجدول الزمني في سياق العمليات الرقابية الوطنية.
- تعديل الجدول الزمني بعد التنسيق بين الأجهزة الرقابية العليا بمشاركة (لجنة تنسيق، عند الاقتضاء).

سابعاً:

- يتم إجراء مهام التدقيق وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها وأدلة التدقيق الصادرة عن المنظمات الدولية ودليل أخلاقيات مهنة التدقيق والقوانين واللوائح والتعليمات السارية لدى كل دولة.

ثامناً:

- يقوم كل فريق عمل بإعداد تقرير مفصل بنتائج المهمة والتوصيات الناتجة عنها.
- يتم اختيار ممثل من بين فرق العمل لكل جهاز مشارك وذلك لتجميع التقارير الصادرة في تقرير واحد يتم رفعه لرؤساء الأجهزة المشاركة وذلك خلال فترة لا تتعدى ثلاث شهور من تاريخ انتهاء المهمة.
- التنسيق يتم بين الأجهزة المشاركة لاعتماد (قدر الإمكان) هيكلة موحدة لهذه التقارير مع السماح بالمحافظة على الخصائص الوطنية للجهاز ويساعد هذا في صياغة التقرير المشترك وقد ترغب بعض الأجهزة الرقابية في إدراج ملخص من التقرير المشترك في تقاريرها الوطنية بهدف المقارنة أو دعمهم الملاحظات الواردة في التقرير الوطني.

تاسعاً:

- بعد تصديق رؤساء الأجهزة علي التقرير يتم إرساله للأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) لعرضه على اللجان المختصة بالمجلس.

عاشراً:

- يتم الالتزام بسرية المعلومات الواردة بتلك التقارير ولا يجوز لأي فريق أو جهاز نشرها ويحق لكل جهاز الاستفادة مما ورد بها في تطوير أداء مهامه الرقابية.

حادي عشر:

- يتم تحديد مسئول اتصال من أعضاء فريق العمل لكل جهاز وذلك لسهولة التواصل والاتصال بفضل استخدام برنامج (Team work).

ثاني عشر:

- من منطلق حرص الأجهزة الأعضـــاء في العملية ا لرقابية والأمانة العامة على تحســـين أدائها لا بد من مواصـلة العملية وعدم الوقوف عند إصـدار التقارير الوطنية بل لا بد أن تمتد لتشمل الأنشطة التي تضمن جودة العملية الرقابية وتقييمها.

- على الأجهزة العليا المشـاركة أن تقوم بنفسـها بتقييم ما إذا كانت العملية الرقابية قد تكللت بالنجاح وذلك من خلال إخضاع العملية الرقابية لخطوات ضمان الجودة التي تسمح بالتأكد من الامتثال لجدول الأعمال، وإنجاز الأهداف الرقابية المعدة مسـبقاً والدرجة التي تعكس من خلالها النتائج والتوجهات الرقابية وذلك بقصـد تحديد مواطن الضـعف ومعالجتها عند الضرورة، ويرفق مع هذا التقييم تقرير يبرز مواقع التحسن وأسبابها.

- تقييم جودة التعاون الرقابي والتي قد تنشأ عنها بعض العوائق أثناء التنفيذ مثل المصطلحات المعتمدة وتوفر نظم التواصـل، والمدة الزمنية المخصـصـــة لتنفيذ العملية الرقابية مقارنة بحجم الأشـــغال المطلوبة، كما أنه لا بد من تثمين الجوانب الإيجابية في إطار الدروس المستفادة والتي يجب تعميمها داخل المنظمة إضافة إلى تقاسمها مع مجتمع الانتوساي.

+965 24957777 +965 24957000 +965 24957711 www.sabq8.org president@sabq8.org
17 AlShamiya الشامية , 71661 Kuwait, Mohasba المحاسبة stateaudkw sab_Kuwait sab_q8